التخلف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

يعدّ مفهوم التنمية من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية والفكر الاقتصادي، وذلك منذ منتصف القرن الماضي، وذلك بعد أن اتجهت الدول النامية نحو تنفيذ مشاريع تنموية اقتصادية كبيرة تهدف إلى تعزيز أسس ومرتكزات التحرر من نير السيطرة والاحتلال الأجنبي الذي كانت قد رزحت تحت سيطرته لعقود طويلة من الزمن.

مفهوم التنمية والنمو:

لقد اجتهد علماء الاقتصاد والتنمية كثيراً في تقديم شروحات وتفسيرات لعملية التنمية وماهيتها وشروطها، وقد جرى التمييز بين كل من مفهوم التنمية ومفهوم النمو.

التنمية Development:

هي انقلاب جذري ونوعي هادف وواعٍ يطال جميع البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويدفع بها نحو مستوى جديد، تمتلك من خلاله هذه البنى القدرة على النهوض وامتلاك القدرة والديناميكية على الإقلاع والنهوض الشامل على أساس تعبئة الإمكانات والقدرات المتاحة والمتوافرة في المجتمع، وذلك بهدف تغيير طبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإعطائها محتوىً ومضموناً جديداً من حيث الكمّ والنوع، مما يؤهّل هذه المجتمعات للتواصل واللحاق بركب الحضارة والتقدم.

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي Economic Growth:

فهو عبارة عن تطور كمّي شاقولي في الدخل أو الناتج الإجمالي خلال فترة زمنية معينة، وعليه يمكن التفريق بين النمو والتنمية وفقاً لما يلي:

التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
• مفهوم كمي ونوعي.	• مفهوم كمي فقط.
• يطال جميع المجالات والأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية.	• يركز على الجانب أو على البعد الاقتصادي فقط.
• عملية واعية وهادفة وتحتاج إلى تخطيط وجهد.	• عملية قد تحدث بمجرد الصدفة أو نتيجة معطيات عرضية وطارئة.
• تحتاج إلى فترة زمنية طويلة حتى تظهر نتائجها وملامحها (الأجل المتوسط والطويل)	• لا تحتاج إلى فترة زمنية طويلة وقد تحص في سنة واحدة (الأجل القصير).

أما التنمية الاجتماعية Social Development:

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها: عبارة عن عملية دينامية معينة تستهدف تغيير خصائص البيئة الاجتماعية ومنظومات القيم والأفكار الحاكمة أو المسيطرة، وإحلال منظومة مفاهيمية وقِيَمية أخرى أحدث منها وأكثر قدرة على المواكبة أو الاستيعاب أو التكيف لتكيف لخصائص العصر وشروط الاستفادة منه والإسهام فيه.

وإذا كانت الضرورة تقتضي بعد استعراض المفاهيم السابقة (التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو الاقتصادي)، أن ندرس أهم النظريات الاقتصادية والاجتماعية، فإنه بدايةً، لا بدّ من استعراض مفهوم التخلف وعناصر التخلف في المجتمعات التي تهدف عملية التنمية إلى تغييرها وتحديثها.

أولاً: التخلف Underdevelopment:

هو عبارة عن حالة مركبة الأبعاد متضمنةً العجز أو عدم القدرة على اللحاق بركب الحضارة والتقدم، الذي تعيشه الدول المتقدمة أو السائرة في ركب التقدم، وعليه يتخذ التخلف صوراً ويتجلى بمظاهر متعددة منها:

١- عدم القدرة على امتلاك التقانة Technology (التكنولوجيا) والاستفادة منها بصورة حقيقية.
٢- العجز عن استيعاب وتوظيف منجزات الثورة العلمية المعرفية في ميادين الإنتاج وخلق القيم والفوائض الاقتصادية.
٣- عدم القدرة على الاستفادة من الإمكانات والموارد البشرية والطبيعية المتاحة.
٤- سيطرة علاقات ومنظومات علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتصف بالجمود والركود، تفتقر إلى القدرة على إطلاق الإمكانات الخلاقة وتحفيز الدوافع على الإنجاز والمبادرة وإبقاء حالة الامتثال

والطاعة والتسليم هي الأساس الذي سيطر لفترة زمنية طويلة على الإطار العام بالنسبة للشأن العام.

٥- سيطرة الاقتصاد الذي يعتمد على تصدير المواد الخام، ويعتمد على هذا النوع من الصادرات كمصدر أساسي لتأمين القطع الأجنبي اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦- تخلف وضعف المحتوى التقني ومنظومات علاقات الإنتاج التقنية، أي تخلف عمليات الإنتاج والتخطيط والإشراف والتنظيم ... الخ.

٧- عدم القدرة على الاستفادة والتوظيف والاستثمار للإمكانات المادية والموارد الطبيعية.

٨- الاعتماد على العالم الخارجي في تأمين حاجات ومتطلبات العرض والطلب الكلي.

٩- تبعية مركّبة سياسياً واقتصادياً وتقانياً للعالم الغربي.

انتهت المحاضرة الأولى

ويتبع (نظريات التخلف) في المحاضرة الثانية..

نظـريات تفســـير التخلّف

هناك العديد من النظريات التي قدمت إسهامات كبيرة وجهود نوعية لتفسير ظاهرة التخلّف وتوصيف مظاهرها وتحديد أسبابها، وهذه النظريات اعتمدت في تفسير ظاهرة التخلّف على تحميل دور **العوامل الداخلية** (الهيكلية والبنيوية) الدور الأساسي في تكوين وتفسير ظاهرة التخلّف، وسيتم استعراض أربع نظريات هي:

١. النظرية السوسيولوجية في تفسير التخلّف:

أو النظرية المعروفة بنظرية الاقتصاد المؤسّسي في تفسير التخلّف.

تنطلق هذه النظرية في تفسير التخلّف من دراسة ورصد البنى الاجتماعية وتحليل دورها في خلق أو تكريس واقع التخلف، والمقصور بالبنى الاجتماعية هو العائلة والمجتمع والدين والأيديولوجيات التي تحكم الأعراف والأجناس.

وتعتقد هذه النظرية إلى حدٍّ كبير بمسؤولية البيئة البطريركية عن التخلّف، فالعادات والتقاليد والسلوك الاجتماعي التي تسود في البنى الاجتماعية، يمكن أن تلعب دور الكابح لعملية التقدم والنهوض الاجتماعي والاقتصادي.

ولذا فإن رواد هذه النظرية (كامراك، تشارلز، فابلن، هاملتون، غالبرت) يطالبون بضرورة تغيير ثقافة البنى الاجتماعية وسلوكياتها، والتغيير يمكن أن يتخذ أحد مسارين:

إما عن طريق **الصدم والتغيير الجذري** ودفعةً واحدة، أو عن طريق **التغيير التدريجي** الهادئ والبطيء، كي لا يتولد عنه ردّات فعل عكسية تصدر عن الجهات المحافظة المتربصة بالوضع القائم والمستفيدة منه.

٢. النظرية السيكولوجية (النفسية):

يرى أنصار هذه النظرية أن التخلف هو حالة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، ويرى أنصار هذه النظرية (ماكس ميبر، شوبيتر، ميكليلاند، ... الخ) أن أحد أهم الأسباب الجوهرية للتخلف تكمن في غياب الأسباب الإنسانية الحقيقية المحدّ دة للنمو، بمعنى آخر: إن أسباب التخلف ناجمة عن عوامل سيكولوجية (نفسية) ملازمة للفرد في المجتمع المتخلف، منها:

- غياب روح المبادرة والإبداع أو سيطرة سيكولوجيا الخنوع والامتثال والطاعة، وعدم حب العمل وتقديس النشاط، إضافةً إلى الميل للاسترخاء وعدم امتلاك حدود أو مستويات دنيا من الطموح.
- غياب طبقة المنظمين والمبدعين.
- غياب المناخ الثقافي والاقتصادي والاجتماعي المحفّز والمشجّع للابتكارات.
- غياب المهارات الفنية في تنظيم المجتمع على أسس وروابط صحيحة.
- ضعف مستوى كفاءة الجهاز الإداري، وعدم وجود كادر فني.

٣. نظرية المجتمع التقليدي في تفسير التخلف:

يعتقد أنصار هذه النظرية أن تخلف الإنسان يظهر من خلال عجزه وفشله في السيطرة على البنية أو البيئة المتفوقة عليه، وهذا الفشل يعود لمجموعة من العوامل والأسباب منها:

تدنّي كفاءة العمل، وضعف التخصص، وغياب المنظّمين، والمبادرين، وتحجّر البنية الطبقية السبيه ببيئة الطوائف، وعدم الاستعداد للمخاطرة أو التفكير بالمستقبل، وغياب آليات الانفتاح على الأفكار وتحليل الظواهر تحليلاً علمياً.

من أبرز أنصار هذه النظرية: (ليبانشتين، تيمبرجر، هجين، بالدوين) ويعتقد هؤلاء بأنه: إذا ما تمّ نقل خصائص وصفات المجتمع المتقدّم إلى المجتمعات المتخلفة، فإنه يمكن للمجتمع أن يتقدّم، فالمجتمع الغربي متقدّم لأنه امتلك القدرة على التنظيم والتخطيط والاستشراف والتفكير بالمستقبل وآمَنَ بالتكنولوجيا واحترام الكفاءات والمبدعين وحفّز على المبادرة والتخصّص والبحث.

٤. نظرية الازدواجية في تفسير التخلف:

تنطلق هذه النظرية في تفسير التخلف من منظور أن السبب الجوهري الكامن وراء ظاهرة التخلف هو: غياب الترابط والتكامل، بل وجود تناقض بنيوي بين مختلف القطاعات والأقاليم الاقتصادية والاجتماعية والتناقض خاصة بالمنظور السوسيولوجي

يعني: تناقض بين نظام اجتماعي اقتصادي غربي مستورد، وبين نظام اقتصادي اجتماعي محلي تقليدي.

النظام الغربي هو نظام عقلاني، علمي، يعتمد على منهج التجريب والشك والتحليل والديناميكية والاستجابة والتكليف وعدم التسليم بوجود مقدّسات أو محرمات ولا يؤمن بالأساطير والشعوذات وشيوع القَدَرية والاتّكالية، وتحكمه علاقات إنتاج رأسمالية.

بينما النظام المحلي هو: مجتمع تحكمه علاقات أنتاج ما قبل رأسمالية رائدة ومتكلّسة، محكوم بالتسليم ويؤمن بالشعوذات والخرافات والأساطير والسلطات الأبوية المطلقة.

والازدواجية تتجاوز البُعد الاجتماعي حتى تصل إلى البُعد الاقتصادي حيث يوجد في هذه البُنى نظامين اقتصاديين:

الأول: حديث ينتج للنخب المحلية أو للتصدير، يعتمد على التقانة والتكنولوجيا المتقدمة، ومحكوم بعلاقات إنتاجية نوعية متطورة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي.

الثاني: متخلّف ينتد للاستهلاك الذاتي (خارج نطاق التبادل) اقتصاد طبيعي، ضعيف المحتوى التكنولوجي والتقني في كافة المجالات الاقتصادية.

وتتجاوز الازدواجية البُعدين الاقتصادي والاجتماعي لتصبح أكثر عمقاً في المجال الثقافي حيث يصبح المجتمع منقسماً إلى ثقافتين:

الأولى: حديثة وعصرية مرتبطة بقطاع الإنتاج الاقتصادي الحديث إنتاجاً واستهلاكاً.

الثانية: راكدة ومتخلّفة مرتبطة بالقطاع الاجتماعي والاقتصادي التقليدي، تحكمها قِيَم وعادات وموروثات بالية ومتخلّفة.

مرتكزات النظرية البرجوازية (نظريات التحديث الغربية):

تنطلق نظريات التحديث البرجوازية في تفسير التخلف الاقتصادي والاجتماعي من مجموعة من الأسس والمنطلقات النظرية، أهمها:

١-إن مسار الحضارة والتطور الغربيين، هما المسار الأوحد للتقدّم، وعليه فإن التخلّف والتقدّم ليست إلا مسألة تأخّر زمني، وبالتالي إن البلدان المتخلّفة عليها أن تسلك المسار الغربي للقضاء على التخلّف.

٢-التخلف ليس أكثر من مرحلة تاريخية يمكن تجاوزها، لأن التنمية ذاتها هي عملية مرحلية تحتاج إلى زمن ومراحل لا بدّ منها (نظرية روستو – مراحل النمو).

٣-تختزل نظريات التحديث الحضارة الغربية بالجانب التكنولوجي فقط وهو ما يجب نقله إلى الدول المتخلّفة كي تتقدّم.

٤-تختزل نظريات التحديث البرجوازية الغربية المجتمع اختزالاً تعسّفياً من الناحية المعرفية، وتعتبره ليس أكثر من تركيبات ثنائية (حديثة–تقليدية)، (ديناميكية–متكلّسة وراكدة)، (رأسمالية–إقطاعية) .....

نقد نظريات مدرسة التحديث البرجوازية:

لقد تمّ توجيه العديد من الانتقادات للأسس والمنطلقات التي انطلقت منها مدارس التحديث البرجوازية الغربية، ومن أهم هذه الانتقادات:

١) تنطلق من منهج سلوكي لاقتفاء أثر الظواهر الاجتماعية والسياسية، بمعنى آخر: تنطلق من منظور أن ثمّة معطيات وثوابت في السلوك الاجتماعي، يمكن أن تستخدم كقوانين عامة للقضاء على التخلف، وهذا غير مقبول من الناحية العلمية، فظاهرة التخلّف لا يمكن أن نتعامل معها من منظور توصيفي ينطلق من السلوك، فالسلوك هو أو قد يكون نتيجة للتخلّف، وليس سبباً يمكن البناء عليه في توصيف الظاهرة.

٢) تعتمد منهجاً تبسيطياً، حيث إنها تعتقد بأن التنمية عملية ممكنة في الدول المتخلّفة، فيما لو استطاعت هذه البلدان أن تحدث تغييراً في طبيعة الأفكار السائدة في السلوك الفردي والاجتماعي هذا من جهة، فيما لو امتثلت لتطبيق وصفات ونظريات غربية، وهذا منطق تبسيطي واختزالي، فالوقائع والمعطيات لم تؤكد على الدوام نجاح تجارب الاستنساخ والنقل، ولا يوجد وصفة فعلية جاهزة لكل زمان ومكان.

٣) تركّز على دور الجوانب الاجتماعية السلوكية والقِيَمِية، كما تركّز على الجوانب الفردية السلوكية والنفسية، وبذلك فهي تفسّر جوانب (ظواهر) لها

أسس وأسباب موضوعية بغير أسبابها، فمثلاً هي تتجنّب الإشارة إلى الدور الذي تضطلع به العلاقات الدولية الراهنة غير المتكافئة، والتي لا تصبّ في مصلحة الدول المتخلّفة في تفسير التخلّف، كما تتجنّب الإشارة إلى دور الاستعمار تاريخياً في تفسير هذه الظاهرة وتكريسها كحالة اقتصادية واجتماعية وثقافية.

٤) تركّز هذه النظريات على دور المنظّمين والمبادرين والقياديين...الخ، وهي لذلك تعتبر أن لهذه الفئات خصائص معينة، وهذه الخصائص لا يمكن أن تتوافر إلا في بيئات معينة، يجب العمل لأجل تأمينها، وتأمينها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تقليد واستيراد نماذج وأفكار غربية، وهذا غير صحيح لا زمنياً ولا مكانياً.

٥) هذه النظريات عنصرية، لأنها تعتبر أن التقدّم موجود في الغرب، يملك الغرب خصائص سوسيولوجية وبيئية تحتضن التقدّم وتحفّزه، أما خصائص الشرق المتخلّف السوسيولوجية والسيكولوجية والبيئية، فهي كابحة ومقيدة، وهذا الشرق المتخلّف بخصائصه الراهنة هو شرق عقيم، لا يمكن أن يتقدّم بأفكاره وأدواته وقِيَمِه، وهذه كلها مجرد افتراضات غير عقلانية أو منطقية.

تفسير التخلّف وفق نظريات العوامل الخارجية

بمقابل النظريات البرجوازية التي تنطلق من منظور تفسيري، قوامه تحميل دور العوامل الداخلية (الهيكلية والبنيوية) الدور الأساسي في تكوين وتفسير ظاهرة التخلّف، فإن نظرية العوامل الخارجية تنطلق من البحث عن الدور الأساسي الذي تضطلع به العوامل الخارجية في تكريس حالة التخلّف، والتي تتمثّل بثلاثة عوامل هي:

- نظرية العلاقات الدولية غير المتكافئة.
- نظرية التقسيم الدولي للعمل.
- نظرية التجارة الدولية.

نظريات التجارة الدولية:

هناك العديد من نظريات التجارة الدولية التي قدّمت إسهامات في تفسير التخلف منها:

١-نظرية الاقتصاد المهيمن (المسيطر):

☒ تنطلق هذه النظرية في تفسير التخلّف من منظور أن شروط انطلاق البلدان الصناعية والبلدان النامية ليست واحدة، ما يجعل العلاقات بينهما غير متكافئة، وتؤثر بصورة سلبية على اقتصادات الدول النامية.

☒ ترى هذه النظرية أن اختلاف القدرة على المشاركة في الاقتصاد العالمي تجعل الاقتصاد الاكثر قدرة قادراً على إخضاع وتكييف الاقتصاد الأقل قدرةً، ويُعَدُّ "بيروكس" رائد ومؤسس هذه النظرية.

☒ نقد هذه النظرية: من الواضح أن أصحاب هذه النظرية لم يستطيعوا تحديد الأسباب، أو لم يشيروا إلى الأسباب التي قادت إلى وجود اقتصاد أقوى واقتصاد أضعف، ولم يتطرّقوا إلى السياق التاريخي لعملية نهب واستنزاف خيرات الدول النامية ومواردها.

٢-نظرية التبادل اللامتكافئ:

☒ تنطلق هذه النظرية من أن هناك استغلال في عملية التبادل، يتولّد من أن تكون هناك سلعتين متماثلتين من الناحية القيمية، إلا أنهما مختلفتين من الناحية السعرية، وهذا التباين في السعر يرجع إلى التباين في الأجور، وعليه إن البلد الذي تسيطر فيه أجور مرتفعة يستغل البلد الذي تسيطر فيه أجور منخفضة، بمعنى أن البلد المتخلّف يبيع سلعة إلى البلد المتقدّم بسعر أقل من سعر إنتاج السلعة التي يستوردها من البلد المتقدّم حتى لو كانت كمية العمل المبذولة في السلعتين واحدة.

☒ ترى هذه النظرية أن هذا الاستغلال، لا يمكن القضاء عليه إلا من خلال السماح بحرية انتقال عنصر العمل على المستوى العالمي، مما يسمح

باقتراب معدلات الأجور ومستوياتها من بعضها البعض ما يؤدي إلى تساوي الأسعار.

٣-نظريات تفسير التخلف عن طريق التبعية:

☒ ظهرت هذه النظريات خلال القرن العشرين (أواخر القرن العشرين).

☒ ويعتقد أنصار هذه النظريات بأن سبب تخلّف الدول النامية هو اندماجها في الاقتصاد الدولي.

☒ ويعتقد أنصار هذه النظريات بأن هناك مستويات للتبعية هي:

- التبعية الاقتصادية.
- التبعية البنيوية (بحسب كل من: دوس سانتوس، شيلسوفرتادو، سانكل) أي تبعية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وبحسب منظّري التبعية البنيوية: فإن هذه التبعية تقود إلى عدم تجانس بنيوي، وهذا بدوره يقود إلى نشوء علاقات مختلفة وأنماط متنافرة وبالتالي تشوّه اقتصادي واجتماعي.

☒ ومن أهم منظّريها:

أ-**راؤول بربيتش:**

✓ ينتمي إلى فريق منظّري التنمية الكلاسيك،

✓ ركّز بصورة أساسية على دراسة سياسات التجارة الدولية، وشروط التبادل الدولي، التي وجدها **بربيتش** لا تصبّ في مصلحة الدول المتخلّفة لأسباب كثيرة، منها طبيعة المشاركة في تقسيم العمل الدولي، والسياسات التجارية التمييزية ضدّ البلدان المتخلّفة.

- ✓ أول من استخدم مقولة المركز والأطراف، ووجد أن الدول المتخلّفة تشكّل أطراف النظام الاقتصادي الدولي.
- ✓ وجد أن القضاء على التخلف يتطلّب: تعميق التصنيع وممارسة سياسة حماية متشدّدة وسياسة تدخّلية صارمة، إضافةً إلى اجتذاب رؤوس الأموال، وتبنّي سياسات عادلة للأجور.

ب- غونار ميردال:

- ✓ هو اقتصادي سويدي يرى أن التخلّف ليس مرحلة طبيعية تعيشها البلدان المتخلّفة.
- ✓ يعترض بشدّة على خرافة (أطروحة مراحل النمو لروستو)، ويرى أن ذلك لا ينطبق على الدول النامية، فالتخلّف مرتبط وهو نتيجة للسياسة الاستعمارية التي استنزفت خيرات الدول النامية، وضربت إمكانات التراكم الذاتي فيها وصادرت الشروط الأساسية اللازمة للإقلاع الذاتي الدافع للتنمية.
- ✓ يرى **ميردال** أن الاندماج المتزايد في التجارة الدولية يؤدي إلى تعميق حدّة اللامساواة وتعميق درجة التفاوت بين الدول المتخلّفة والدول المتقدّمة،
- ✓ رغم اعتقاده بدور الاستثمارات الأجنبية في ضرب شروط التراكم الذاتي عن طريق ترحيلها للفوائض، إلا أنه يستمر بالتأكيد على أنه لابد من المزيد من الاستثمارات والقروض لتحقيق التنمية.

٤-نظريات الفكر الراديكالي في تفسير التخلف عن طريق التعبية:

☒ تنقسم نظريات الفكر الراديكالي للتبعية إلى مدرستين: المدرسة الماركسية الجديدة والكلاسيكية (فرنك، أمين، إيمانويل، بول باران، سويزي، ماكدوف....) وقد انطلق هؤلاء في تفسير التخلف من دراسة وتحليل النظام الاقتصادي العالمي، ويعتقد هؤلاء بأن سبب تخلف هذه الدول، يكمن بوضع أو موقع هذه الدول داخل النظام العالمي.

☒ أهم أعلام هذه المدرسة:

أ- أندرية غوندر فرنك:

✓ اقتصادي ألماني يرى أن أسباب التخلف ناجمة عن تناقضات ثلاث كامنة في بنية النظام الرأسمالي، وهذه التناقضات هي:

١-التناقص الناجم عن عملية استنزاف الفائض من الأطراف إلى المركز ولذا فهو يميز بين فائض محتمل وفائض فعلي، ويرى أن سبب التخلف ناجم عن عدم وجود الفائض المحتمل، الذي يستنزف إمّا بواسطة الاحتكارات الرأسمالية أو بواسطة تبديده من خلال تمويل الاستهلاكات الترفي المحلي.

٢-التناقص الناجم عن الاستقطاب بين المركز والأطراف، وبموجب هذا الاستقطاب تمّ احتواء الدول المتقدمة للدول المتخلفة في إطار النظام الرأسمالي، وسيبقى المركز يستنزف الأطراف، ويصدّر إليها تناقضاته ومشكلاته.

٣-تناقض الاستمرارية والتغيير، ويتأسس هذا التناقض على قاعدة أنه مهما تغيرت البنى الأساسية المنتجة للتنمية في المراكز والمنتجة للتخلف في الأطراف فإن البنى ستبقى على ماهي عليه.

ب- **دوس سانتوس:**

- ✓ التبعية بحسب سانتوس هي عبارة عن إطار أو نسق محدد للبنى الداخلية.
- ✓ ويرى سانتوس أن طبيعة وخصائص الأشكال التاريخية للاقتصاد العالمي هي التي حدّدت وتحدّد الأشكال التاريخية للتبعية التي تتأثر إلى حدّ كبير بنمط وطبيعة العلاقات الاقتصادية المهيمنة أو المسيرة عالمياً ، وبأنماط العلاقات الاقتصادية في البلدان المتخلفة .
- ✓ ويميّز سانتوس بين ثلاثة أشكال للتبعية هي:
  - التبعية الكولونيالية وتتميّز بسيطرة راس المال التجاري المحلي في الدولة الكولونيالية على العلاقات الاقتصادية في المستعمرات عن طريق الاقتصاد التجاري.
  - التبعية التكنولوجية – الصناعية: وقد تكرّست من خلال هيمنة الرأسمالية في المركز، ومن ثم توسّعه باتجاه المستعمرات للاستثمار في المواد الأولية ومنتجات قطاع التصدير.
  - التبعية التكنولوجية _ الصناعية: وقد قامت الشركات متعددة الجنسية بالاستثمار في إنشاء فروع صناعية موجهة للسوق الداخلية في المستعمرات.

ت- **د. سمير أمين:**

- ✓ باحث مصري ينتمي لمدرسة التبعية.
- ✓ نظرية التخلف لديه هي نظرية التراكم على الصعيد العالمي، وهذا التراكم الذي يسهم في تحويل واستنزاف القيم ونقلها من المحيط إلى المركز عبر آليات التراكم والتبادل غير المتكافئ على مستوى العلاقات بين المركز والأطراف
- ✓ التبعية بحسب أمين هي تبعية مالية وتجارية، وهي تتوسع وتتعمق جراء عوامل كثيرة منها:

- التسريع الهائل لعملية التمدن الذي يؤدي إلى نقص النمو في الإنتاج الزراعي جراء الهجرة من الريف إلى المدينة، والذي يؤدي إلى نقص المواد الغذائية.
- التعاظم الهائل أو الكبير في الحجم الإنفاق الإداري غير الملائم للاقتصاد الوطني.
- أوربة أنماط المعيشة والاستهلاك الترفي ونقص النمو الصناعي.

✓ عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال فك الارتباط، ولذا فهو يدعو إلى تبني نظرية التنمية المستقلة أو التنمية بالاعتماد على الذات.

خلاصة: بالرغم من أن مدرسة التبعية نجحت إلى حدّ كبير في تفسير أسباب التخلف وعوامله إلا أنها عانت من بعض أوجه القصور التي يمكن الإشارة إليها من خلال ما يلي:

- ركزت بصورة كلية أو شبه كلية على دور العوامل الخارجية، ولم تربط العوامل الخارجية بالداخلية.
- يعتقد أنصار هذه النظرية، أنه كلما انخفضت درجة تبعية بلد ما كلما ازدادت إمكانات التنمية، وهذا غير مؤكد حيث أن هناك بلدان كثيرة لم تخضع للسيطرة الاستعمارية ومع ذلك لم تتطور.
- إن الاستراتيجيات المقترحة للتنمية (فك الارتباط) هي على غاية كبيرة من الصعوبة، وعملية فك الارتباط لها شروط اقتصادية وسياسية ليس من السهولة تأمينها.
- إن استمرار التبعية الآن له سببين هما: طبيعة استراتيجية التصنيع التي اتبعتها بلدان العالم الثالث (الاحتلال محل الواردات) وظاهرة رأسمالية الدولة والخصائص البيروقراطية المتخلفة.

التخلف

الفهرس

أولاً– مهرجان التعابير حول الدول (المخلّفة).

ثانياً– تحليل مفهوم التخلف وأسبابه.

ثالثاً– المؤشرات الاحصائية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي.

مقدمة:

إن العملية التنموية في الدول المتخلفة لها خصائص ثابتة أهمها:

أولاً- إن التنمية الاقتصادية ليست عملية اقتصادية محضة، بل هي عملية سياسية واجتماعية شاملة، و على هذا الأساس فإن معظم التحولات الأولى التي تحتاجها العملية التنموية هي إجراءات غير اقتصادية تمس النظم الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والانسانية والايديولوجية أي اجراءات تتضمن تحولات سياسية شاملة.

ثانياً- إذا كانت التنمية الاقتصادية تعني تحولات اجتماعية وسياسية وإيديولوجية أساسية، فإن هذه التحولات يجب أن تأتي بواسطة التحولات الديمقراطية الهامة.

ثالثاً- إن التنمية الاقتصادية يجب أن تستند على عقلية ولائها للوطن وليس للقبيلة أو الطائفة أو الدين أو الطبقة أو النزعة العرقية والقومية.

رابعاً- إن التنمية الاقتصادية لا يحققها ويقودها سوى القطاع العام. وذلك لأن رأس المال الخاص سوف يحجم من ناحية عن ولوج القطاعات الاقتصادية التي تؤدي إلى التنمية في ظروف التحولات السياسية والاجتماعية والايديولوجية. ولأنه لا يستطيع تأمين رأس المال اللازم للمشاريع الكبيرة التي تحتاجها التنمية من ناحية أخرى.

خامساً- إن عملية التنمية الاقتصادية بالرغم من كونها حتمية تاريخية فإن نجاحها بعيد عن الحتمية ومتوقف على جملة شروط أساسية. أبرزها العلم والمعرفة والتقدم التقني.

التخلف

التخلف ظاهرة معقدة، ولدت مع ولادة التقدم، وهناك آليات معينة وخصائص ثابتة تدل عليها، من خلال واقع معين أو احصائيات واضحة.

إن التخلف والتقدم وجهان لفعل واحد، أي أن التخلف هو نتاج التقدم وأن التقدم هو نتاج التخلف. ولم يكن ممكناً تقدم الدول المتقدمة اليوم لو لم تمارس الاستغلال بعد الثورة الصناعية على باقي أجزاء العالم، وأن يشكل هذا (الباقي) مستودع التموين للصناعات الأوروبية وسوق التصريف اللازم لها.

أولاً- مهرجان التعابير حول الدول (المخلفة)

لم تلق كلمة أو قضية تعدداً في المصطلحات والمفاهيم مثلما لقيت كلمة (التخلف).

إن التخلف، والدول المتخلفة، والنامية، والمتأخرة، الخ .... مفاهيم حديثة نسبياً وإن كانت كظاهرة قد بدأت بعد اقلاع العالم المتقدم حالياً، أي في نهاية القرن التاسع عشر وانقسام العالم إلى متقدم وآخر متخلف، ولكن المفاهيم إن كانت حديثة فقد شكلت مواضيع واسعة يجد فيها الباحث صعوبة في الفهم نتيجة تعدد التعابير التي يشملها مفهوم التخلف ومن هذه التعابير:

١- البلدان النامية أو السائرة في طريق النمو:

يعتبر هذا الاصطلاح من أسوأ المصطلحات التي تريد الدلالة على الدول المتخلفة، وأكثر هذه المصطلحات خبثاً. لأنه يوحي وكأن الدول المتخلفة وحدها التي تتقدم، أو كأن الدول الأخرى لا تتقدم. بينما الحقيقة عكس ذلك لأن الدول المتقدمة حالياً هي التي تتقدم بشكل سريع جداً والدول المتخلفة تزداد تخلفاً.

يستعمل هذا الاصطلاح حالياً اقتصاديون ينتمون إلى تيار معين يفهم التخلف كظاهرة تاريخية موجودة في تاريخ معين وأنها تنتهي حتماً مع الزمن، وأن التخلف ظاهرة عانت منها الدول المتقدمة وسوف تعاني منها كل الدول، كما أنها سوف تنجلي حتماً وتأتي مرحلة زمنية أخرى أكثر تقدماً وأكثر تنمية. أي أن هذا الاصطلاح يوحي بأن هذه الدول سوف تصل إلى التقدم حتماً وأن المسألة هي مسألة وقت فقط .

٢- البلدان المتخلفة:

أي بلدان متخلفة قياساً على البلدان المتقدمة. متخلفة في مواردها الطبيعية والبشرية ، في معدلات نموها. ورغم أن هذا الاصطلاح يكشف بعض الحقيقة وفيه شيء من الموضوعية في اعطاء صورة عن الدول المتخلفة، كما أنه يظهر وجود نوعين من الدول: متقدمة بالنسبة إلى أخرى متخلفة، لكنه:

- لا يشير كذلك إلى أسباب التخلف وتاريخه وقوانينه.
- كما أن هذا الاصطلاح يثير صعوبة في تحديد المؤشرات اللازمة لتصنيف الدول إلى متخلفة أو متقدمة.

٣- الدول المستغَلَّة أو المضطَهدة:

أطلق هذا التعبير من قبل الاقتصادي الفرنسي المعاصر شارل بتلهايم، وذلك لأن هذا الاقتصادي الماركسي يريد أن يظهر الاستغلال الذي تعاني منه الدول المتخلفة من قبل البلدان المستغلّة أو المضطهدة، إلا أن هذا المصطلح لا يستطيع أن يبين ماهية التخلف وأسبابه أو كيفية الخلاص منه.

٤- البلدان المتأخرة:

يحاول تصوير الدول المتخلفة بأنها متأخرة فقط عن الدول المتقدمة، ويريد الإيحاء كذلك مثل اصطلاح الدول (النامية أو السائرة في طريق النمو) على أن هذه الدول المتخلفة تسير في نفس اتجاه الدول المتقدمة مع وجود فارق زمني فقط، وليس على هذه الدول إلا أن تتعلم التجربة التاريخية.

مفهوم التأخر أو البلدان المتأخرة يوحي بأن المشكلة فيها هي تأخرها فقط عن الدول المتقدمة، وأن وضع التخلف ليس سوى تأخر عن التقدم، وأخذ التخلف باعتباره تأخراً أي تبعاً لهذا المفهوم وهو يهمل الطابع الخاص للمجتمعات الفقيرة.

أهم من ذلك كله أن هذه التسمية تعني التسليم المطلق في اطروحات المراحل (سواء كانت اطروحات ليست أو اطروحات روستو) رغم أن هذه الاطروحات أسقطتها التجربة التاريخية. ولا يوجد اليوم ما يشير إلى أن المجتمعات المتخلفة حالياً مرت أو تمر في نفس المراحل التي مرت بها المجتمعات المتقدمة.

٥- بلدان العالم الثالث:

أول من قال بهذا الاصطلاح هو الاقتصادي الفرنسي المعاصر ألفريد سوفي، والحقيقة أن أغلب مجموعة ما نسميها بالعالم الثالث تنهج اليوم نهجاً اقتصادياً رأسمالياً، ومرتبطة بفلك محيط بالنظام الرأسمالي العالمي في حين تشكل الدول المتقدمة مركز هذا النظام.

إن هذا المصطلح لا يبين التمايز بين الدول المتخلفة من حيث تقدم بعضها عن الآخر. ولا يبين حالة التخلف التي تعيشها هذه البلدان.

٦- بلدان محيطية (بلدان الأطراف):

جاء هذا الاصطلاح استناداً إلى لفظ المحيط والمركز، ومنه فإن بلدان المحيط هي الدول المتخلفة، وبلدان المركز هي الدول المتقدمة.

إن هذا الاصطلاح بالرغم من أنه يمثل واقع العلاقات بين دول اقتصاديات التقدم ودول اقتصاديات التخلف، فإنه لا يبين تركيب دول المحيط ولا يشير صراحة إلى تخلفها وإن كان يظهر تبعيتها وارتباطها وهيمنة الدول المتقدمة عليها.

هناك مصطلحات أخرى:

- ☒ **البلدان ذات الاقتصاد المشوه:** تتميز بتفكك القطاعات الاقتصادية ووجود القطاع الأجنبي وتخبط التنمية والسياسة الاقتصادية.
- ☒ **البلدان متعددة الأنماط:** وذلك لأنه لا يوجد فيها أسلوب انتاج وحيد مميز لها كما وجد في الدول المتقدمة. الهيكل الاقتصادي في هذه البلدان لا يدل على أن اسلوب الانتاج يتبع أياً من الأساليب التي مر بها العالم مثل: الأسلوب البدائي أو العبودي أو الاقطاعي أو الرأسمالي.
- ☒ هناك تعابير كثيرة ظهرت في السنوات الأخيرة بعضها للدلالة على حالة التخلف وبعضها للدلالة على سير الدول المتخلفة في طريق التنمية والتصنع مثل:
  - ✓ البلدان الأقل تقدماً.
  - ✓ والبلدان نصف الصناعية.
  - ✓ والبلدان الصناعية الجديدة.

ثانياً- تحليل مفهوم التخلف وأسبابه

الفقرة الأولى: صعوبة تحليل مفهوم التخلف:

يتفق جميع الاقتصاديين أن هناك صعوبة في تحليل مفهوم التخلف، ولعل هذه الصعوبة في التحليل هي التي قادت إلى وجود تيارات مختلفة في تحليل التخلف. ويمكننا أن نعزو صعوبة تحليل التخلف إلى ثلاثة أسباب أساسية هي:

١- **إن تحليل التخلف يقع في مجال متناقض،** فمثلاً: إن واقع اقتصاد ما وظروفه في مرحلة معينة يختلف عن واقع اقتصاده وظروفه في مرحلة زمنية أخرى، وقد يكون هذا الواقع الذي جرى فيه التحليل متناقضاً عن الواقع الآخر، وبالتالي فإن التحليل سوف يكون خاطئاً.

أكثر من ذلك فإن التناقض موجود حتى على مستوى الفكر لأن النظرية الاقتصادية كما نعلم هي أساس هذا التحليل وهي متناقضة، فهناك النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسيكية، وهناك النظرية الماركسية. وهذه النظريات جميعاً مختلفة عن بعضها رغم أنها تعالج نفس المسألة وهي مسألة التخلف، وهي نظريات متناقضة ومختلفة.

٢- **إن التحليل يقع في مجال متطور ودائم الحركة،** إذ إن هناك في الواقع تطور دائم وعدم تميز بالثبات. وخير مثال على ذلك أن الدول المتقدمة اليوم كانت في الأمس بوضع مختلف عن وضع الدول المتخلفة اليوم. كما أن ارتباط العالم المتخلف مع الدول الرأسمالية يختلف عن ارتباطها بها عشية الحرب العالمية الثانية، فالعلاقة كانت هيمنة واستعمار سياسي، وأصبحت اليوم علاقة هيمنة اقتصادية ضمن قانون التقسيم العالمي المعاصر للعمل.

٣- **إن التحليل يقع في مجال غامض ومتشعب،** لأن له عدة اتجاهات ايديولوجية واجتماعية واقتصادية وسياسية، فهو لذلك متعدد الجوانب.

إن تحليل التخلف بالرغم من صعوبته للأسباب السابقة، فإنه يعطي صورة ضوئية عن تطور النظرية الاقتصادية خلال ربع قرن. وسوف نلاحظ أن هناك تحليلين للتخلف:

الأول: يعتبر التخلف مجرد تخلف زمني: العملية عبارة عن تأخر في لحاق الدول المتخلفة للدول المتقدمة، ويضيف هذا التحليل أن المتأخر يحاول دائماً لحاق الركب، ولذا فإن هذا التأخر لن يدوم طويلاً عن الدول المتقدمة.

الثاني: يعتبر أن التخلف نتاج التقدم. كلاهما نتاج فعل واحد، ولذا فإن التخلص من التخلف مرتبط بالتخلص من هيمنة التقدم.

قبل دراسة فكر التيارين المحللين للتخلف، لا بد من التساؤل عن تاريخ ولادة التخلف، هل ولد قبل التقدم؟ أم بعده ؟

الحقيقة التي لا ينكرها أحد، ومن كافة الاتجاهات، هي أن التخلف ولد حديثاً وفي لحظة زمنية معينة، حيث بدأ مع بداية الثورة الصناعية وبداية الاستعمار في القرن التاسع عشر. بالضبط لقد ولد التخلف مع بداية الاقلاع الاقتصادي والاجتماعي للدول الأوروبية، وإن الذي ساعد – إضافة إلى الثورة الصناعية والثورة الفكرية – على ظهور التقدم وانتشاره وتطوره هو ذلك الاستغلال الذي مورس على بعض الدول البعيدة وراء المحيط من قبل الدول الاوروبية التي عملت على استنزاف ثروتها وتصريف منتجات الدول المتقدمة فيها.

قبل الاكتشافات الجغرافية التي حدثت في العالم، وقبل بدايات عمليات الاستغلال الأولى التي مورست من قبل المكتشفين على العالم المكتَشف أيام المركانتيليين، كانت جميع دول العالم تقريباً في نفس المستوى الاقتصادي والاجتماعي. لقد كان الدخل الفردي للهند وبريطانيا متقارباً جداً مثلاً. ولكن بعد إقلاع انكلترا على طريق التطور وبفضل التقدم الايديولوجي السياسي والتقني بدأت الفجوة تظهر بين مستوى الهند ومستوى انكلترا، أو الفجوة بين التقدم والتخلف.

التخلف إذن ولد بفعل وضع معين وفي مرحلة تاريخية معينة هي مرحلة الاكتشافات الجغرافية والتقنية والنهضة الفكرية. وعلى ذلك، فإن كلاهما، التقدم والتخلف نتاج للآخر.

الفقرة الثانية: التخلف في الفكر الاقتصادي:

١- مفهوم التخلف عند آدم سميث:

ينطلق تحليل آدم سميث من المرحلة التي كان يعاصرها، فلم يكن بحاجة مثلاً إلى أن يثبت أن تصنيع انكلترا لم يحدث بسبب استغلال العالم البعيد (المتخلف) . بمعنى آخر إن آدم سميث لم يكن في زمن بدا فيه جلياً التقدم والتخلف ولذلك لم يكن هناك ضرورة وأهمية كي يبين سميث أن التخلف لم يكن نتيجة للتقدم وبفعله.

صحيح أن سميث لاحظ وجود تقدم في بعض الدول وثبات بعض الدول الأخرى لكنه كان يعزو يذلك إلى أسباب داخلية أهمها تقسيم العمل الفني والاجتماعي.

٢- مفهوم التخلف عند ديفيد ريكاردو:

معالجة ريكاردو للتخلف تختلف عن معالجة سميث، حيث لاحظ ريكاردو ضرورة وجود عالم متخلف من أجل تقدم العالم الذي بدأ يتقدم، مما دعاه إلى وضع نظريته في التجارة الخارجية وتبني مفهوم التقسيم العالمي للعمل، وهي النظرية التي تدعي ظاهرياً أنها لمصلحة دول العالم أجمع في حين تخفي وراءها أهمية استغلال الدول التي تصنعت وحققت تخفيضاً في تكاليف الانتاج للدول التي لم تتصنع بعد والتي لا تستطيع منافسة الدول الصناعية.

إن ريكاردو بعكس سميث، لاحظ وجود التقدم والتخلف لكنه يعزوه إلى التجارة الخارجية وإلى نظريته في التكاليف النسبية وليس إلى الاستغلال الذي تمارسه أوروبا على المستعمرات البعيدة.

٣- مفهوم التخلف عند فريدريك ليست:

جاء فريدريك ليست في عهد بدا فيه تقدم انكلترا الواضح على كافة دول العالم، وأصبحت الصناعة الانكليزية مهيمنة ومنافسة لكافة الصناعات الوطنية بما في ذلك ألمانيا. لذلك فقد شجب ليست الهيمنة الانكليزية بواسطة صناعتها والاستغلال الذي تقوم به على ألمانيا.

- كان ليست يعتقد أن كل دول العالم لها الحق في أن تلحق بالدول المتقدمة ولا سيما حق ألمانيا.
- كان ليست يعتقد في مرور جميع المجتمعات في مراحل خمسة هي: المرحلة الهمجية، والمرحلة الرعوية، والمرحلة الزراعية والمرحلة الزراعية – الصناعية، والمرحلة الزراعية –

الصناعية – التجارية، أي إنه بهذا يتبنى ضمناً التيار التاريخاني الذي يرى في التخلف مرحلة زمنية في التاريخ ولا بد لأي شعب أن يمر فيا قبل أن يصل إلى التقدم.

- يرفض ليست النموذج الانكليزي في النمو الذي يعتمد على نظرية التجارة الخارجية (التكاليف النسبية) ويعد بحق هذه النظرية مسؤولة عن استغلال انكلترا لدول العالم. لأن ليست يعتقد أن تقدم الصناعة الانكليزية هو بسبب تأمين المواد الأولية اللازمة لها وبسبب تأمين الأسواق اللازمة لتصريف انتاج هذه الصناعة وليس بسبب نظرية التخصص والتكاليف النسبية، ولذا يعود لليست الفضل الأول في نقد نظرية ريكاردو في التجارة الخارجية.

٤– مفهوم التخلف عند ماركس ومفهوم نظرية الامبريالية:

شهد ماركس انقسام العالم إلى متقدم وآخر متخلف عنه. حتى أنه كان يعتقد أن أسباب تخلف بعض أجزاء من العالم، هو استعمار بعض الدول التي بدأت المرحلة للدول الرأسمالية الأخرى التي لم تبدأ بعد هذه المرحلة ونشوء ما سمي بالتقسيم الدولي للعمل الذي لم يكن سوى استنزاف للمواد الأولية الموجودة في البلدان التي تأخرت لصالح الصناعة الناشئة في البلدان التي تقدمت، مما أدى إلى تمركز تدريجي لرأس المال في المركز الرأسمالي وافتقار متزايد للدول المستعمرة، وهكذا كان يتم تحويل الفائض الاقتصادي من الدول المستعمَرة إلى الدول المستعمِرة. ولم يكن ذلك ممكناً لولا قوة الرأسمالية الناشئة في الدول الرأسمالية واستغلالها للاكتشافات التقنية وللوضع العالمي.

ثم جاء لينين وقام بالتركيز على موضوع الامبريالية وهي المرحلة الأخيرة من مراحل الرأسمالية وكيف كانت تُنظَّم هذه الامبريالية العالمية عن طريق تنظيمات شركائها في (الكارتل) أو (التروست) عملية استغلال دول العالم المتخلفة، وأصبح التبادل لصالح الامبريالية المتفوقة على باقي دول العالم في سيطرتها على الأسواق وفي امكانياتها الهائلة التي أدت إلى تقليل التكاليف وزيادة الانتاجية فيها ثم تخصص العالم المتقدم بالإنتاج الصناعي وتخصص العالم المتخلف بإنتاج المواد الأولية وميل معدل التبادل أكثر لصالح الدول الرأسمالية الصناعية.

هذا يعني أن ماركس ولينين فهما ظاهرة التخلف على أنها نتاج للتقدم، أو أن التقدم هو نتاج للتخلف.

ثالثاً:- المؤشرات الاحصائية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي

رغم أننا لا نعتقد بأن المقاييس الكمية يمكن أن تشكل مؤشرات ثابتة للدلالة على حالة التخلف وبخاصة بعد أن جعلت عوائد النفط التي تحصل عليها بعض الدول المتخلفة هذه المؤشرات بدون معنى، لكن هذا لا يمنع من اللجوء إلى هذه المؤشرات ومقاييس الاحصائية الكمية لتصوير الحالة المأساوية للدول المتخلفة.

كي نستعرض كافة المؤشرات التي تصف حالة الدول المتخلفة سوف نقسمها إلى مؤشرات اقتصادية وإلى مؤشرات اجتماعية.

الفقرة الأولى: المؤشرات الاحصائية للتخلف

١- توزيع الثروة العالمية:

لا تتوزع الثروات العالمية بشكل عادل بين الأجزاء المختلفة من العالم. ففي حين نلاحظ انخفاض عدد السكان في العالم المتقدم نشاهد أنه يستأثر بحصة الأسد من الدخل، بينما بالعكس حيث نلاحظ ارتفاع عدد السكان في العالم المتخلف ونشاهد أنه يحصل القسط اليسير من الدخل العالمي.

٢- الدخل الفردي ومعدل نموه:

إن سوء توزيع الثروة على الصعيد العالمي لا بد وأن يترجم على شكل انخفاض في الدخل الفردي لسكان الدول المتخلفة وانخفاض معدل نمو هذا الدخل. حتى إنه يمكن القول بأن دخل الفرد الواحد من سكان البلدان المتخلفة يعتبر أهم المؤشرات الاحصائية للدلالة على وضع التخلف.

في معظم الدول المتخلفة لا يتجاوز دخل الفرد أكثر من ٥٠٠ دولار في السنة وفي بعض الحالات قد يصل إلى ٧٠ دولاراً في السنة، باستثناء البلدان المصدرة للنفط حيث يرتفع فيها الدخل الفردي .

٣- الناتج الفعلي ومعدل نموه:

لا يكفي دراسة الدخل الفردي ومعدل تزايد هذا الدخل في الدول المتخلفة حتى وإن كان مقارناً مع الدخل الفردي ومعدل تزايده في الدول المتقدمة لإعطاء صورة اقتصاديات الدول المتخلفة.

إن النمو ليس مجرد مسألة معدلات ونسب مئوية بل هو أيضاً أرقام إجمالية مطلقة . بالتحديد هو الناتج القومي الاجمالي.

٤ – وضع التجارة الخارجية في الدول المختلفة ودور تقسيم العمل الدولي:

تظهر تبعية الدول المتخلف للعالم الخارجي والدور الاستغلالي الذي يمارسه هذا العالم، وكيفية كون التجارة الخارجية في شكلها الحالي سبب التبعية الاقتصادية ومظهراً من مظاهر التخلف، من خلال ملاحظة حصة العالم الثالث في الصادرات العالمية وتطور الصادرات والواردات. ومن خلال هيكل التجارة الخارجية حيث يبدو التقسيم الدولي للعمل المجحف بحق الدول المتخلفة والواضح نهائياً لصالح الدول الرأسمالية إذ تخصص الدول المتخلفة بالمواد الخام بينما المتقدمة بالسلع الرأسمالية.

إن خطورة التبعية التي تعاني منها الدول المتخلفة ذات اتجاهين: الأول هو انخفاض حجم التبادل بين الدول المتخلفة بعضها البعض وتركز هذا التبادل مع الدول الرأسمالية بشكل كبير ، والثاني هو شكل الواردات للدول المتخلفة أو (النمط السلعي للواردات) والذي يدل بصورة جلية على أن معظم هذه الواردات هي سلع غذائية من الدول الصناعية.

٥– الوضع الغذائي في الدول المتخلفة:

تبدو مأساة العالم المتخلف بشكل واضح حين ننظر إلى المستوى الغذائي لسكان هذا العالم، حيث ينخفض هذا المستوى أحياناً عن الحد الأدنى اللازم لبقاء الإنسان فيزيولوجيا، كما أن هذا المستوى يبدو بشكل مزري جداً قياساً إلى المستوى الغذائي لسكان العالم المتقدم.

٦– تركيب القوى العاملة:

أي توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية، هذه القطاعات التي تنقسم إلى ثلاثة: **الأول:** ويتضمن الزراعة والصيد والغابات، **والثاني:** ويتضمن الصناعة والمناجم والتشييد، **والثالث:** ويتضمن الخدمات. ويلقي توزيع اليد العاملة بين هذه القطاعات الضوء على مستوى التطور الاقتصادي. ويلاحظ أن القوى العاملة في البلدان المتخلفة تتركز في القطاع الأول والثالث، في حين نجد تمركزها في القطاع الثاني وانخفاضها في الأول في البلدان المتقدمة نتيجة

التقدم التقني الذي يؤدي إلى تناقص عدد السكان العاملين في القطاع الأول لصالح القطاع الثاني.

إذن اليد العاملة متمركزة في القطاع الزراعي في الدول المتخلفة حيث يعمل في هذا القطاع أكثر من ٧٠% من القوى العاملة الموجودة في الدول المتخلفة في حين لا تبلغ نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الدول المتقدمة أكثر من ٣٠% من مجموع القوى العاملة نتيجة التصنيع وتحديث الزراعة وبالتالي تدفق القوى العاملة من القطاع الزراعي باتجاه العمل في الصناعة.

٧- حجم الاستثمارات:

تعاني الدول المتخلفة من انخفاض التراكم الرأسمالي نتيجة انخفاض معدل الاستثمار.

الفقرة الثانية: المؤشرات الاجتماعية للتخلف

١- المؤشرات الديموغرافية:

يؤثر النمو الديموغرافي على التنمية، حيث يشكل عنصراً من عناصرها، لأنه يؤثر على الانتاج إذ ينمو هذا الأخير بسرعة أكبر من سرعة نمو السكان. إذا كان هناك دولتان في مستوى تقني واحد فإن الدولة الأقوى هي ذات العدد الأكبر من الأيدي العاملة في سن العمل.

الدول المتخلفة تعاني من ارتفاع نسبة الولادات و ارتفاع نسبة الوفيات وارتفاع نسبة التزايد السكاني بشكل عام قياساً على الدول المتقدمة وبشكل معرقل للتنمية فيها، وذلك لأن كل زيادة في الناتج لا تنعكس على شكل زيادة في الدخل الفردي نتيجة تزايد عدد السكان، حتى إن كثيرين أصبحوا يقولون إن التزايد السكاني في الدول المتخلفة ليس علامة للتخلف فحسب وإنما سببه أيضاً، لأن تزايد الانتاج حتى وإن كان أكبر من تزايد السكان فإنه لا يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة بسبب امتصاص الزيادة في الانتاج من أجل إقامة البنية الأساسية مثل السكن والطرقات والمدارس.

٢- المؤشرات الصحية:

يبدو الوضع الصحي من دراسة معدلات وفيات الأطفال وبالتالي معدلات الحياة للسنة الأولى، وعدد السكان بالنسبة لكل سرير وطبيب، وحجم الإصابات المسجلة في الأمراض التي تصيب الجماهير مثل الجدري والكوليرا.

إن الدول المتخلفة تعاني من ضعف الخدمات الطبية، فالإضافة إلى الفقر والمرض فإن الخدمات الطبية تكاد تكون منعدمة، وتقاس هذه الخدمات عادة بنسبة عدد الأسرة في المستشفيات ونسبة عدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان.

٣- المؤشرات التعليمية:

تعتبر المؤشرات التعليمية من المؤشرات الهامة في وصف التخلف، حيث تعاني الدول المتخلفة من انخفاض نسبة المتعلمين وارتفاع نسبة الأميين.

وتجدر الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة شهدت الدو المتخلفة تحسناً في معدلات وجود الأطفال في المدارس ، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة السير في طريق التنمية لأن التعليم قد يكون له نتائج سلبية أهمها الهجرة من الريف إلى المدينة، كما أنه حتى يكون فعالاً يجب أن ترتبط برامجه مع برامج التنمية وتكون في خدمتها.

التخلف

الفهرس

أولاً– التيارات الرئيسية في تحليل ظاهرة التخلف.

ثانياً– آليات التخلف وخصائصه البنيوية.

أولاً:- التيارات الرئيسية في تحليل ظاهرة التخلف

هناك تياران رئيسيان في تحليل ظاهرة التخلف :

الأول: ينظر إلى التخلف على أنه مرحلة تاريخية لا بد من أن تمر بها كل الشعوب ولا بد أن تنتهي خلال فترة من الزمن، نسميه بالتيار (التاريخاني).

الثاني: ينظر إلى التخلف على أنه ظاهرة استثنائية لكنها مستقرة ودائمة جاءت نتيجة للتقدم وأدت إلى تشوه بنية اقتصاديات الدول المتخلفة، نسميه بالتيار (البنيوي).

الفقرة الأولى: التخلف تأخر عن التطور (التيار التاريخاني):

التيار التاريخاني:

١- يعتقد خطأ في وجود تشابه تاريخي بين الدول المتقدمة اليوم عندما كانت متأخرة والدول المتأخرة اليوم.

٢- يعتبر أن التخلف مرحلة طبيعية تمر بها كافة المجتمعات قبل أن تنتقل إلى وضع التقدم، لذا فالتخلف ليس سوى تخلف زمني، أي تخلف في الزمن فقط.

٣- يعارض أنصار هذا التيار القول بأن التخلف حالة بنيوية دائمة ونتاج للتقدم قد تدوم طويلاً وربما لا تنتهي، ولهذا السبب فأنصار هذ التيار لا يتهمون التقدم فيما آلت إليه اقتصاديات الدول المتخلفة من تبعية للدول المتقدمة.

٤- يعترف أنصار هذا التيار أن التخلف ظاهرة صعبة ومعقدة وأنه لا يمكن لشعب من الشعوب أن يبقى فيها وأن أي شعب لا بد وأن يتخلص في يوم من الأيام منها وأن يصل حتماً إلى التقدم. وأن عملية الوصول إلى التقدم عملية سهلة وبسيطة.

٥- يعتقد أنصار هذا التيار أن الانتقال إلى التقدم مرحلة حتمية، وأنه يمكن للدول المتخلفة اختصار المرحلة المتخلفة أو تسريع الحركة باتجاه التقدم إذا قلدت التجربة التي اتبعتها الدول المتقدمة عندما كانت متخلفة وأبرز عناصر هذه التجربة هو القيام بالصناعات النسيجية وتطويرها،

والوصول إلى نسبة ادخار مقدارها ١٥-٢٠ من الناتج الوطني الإجمالي من أجل تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب لإحداث التنمية.

٦- يعتمد أصحاب هذا الاتجاه في تحليلهم للتخلف على نقطتين:

النقطة الأولى: أن التخلف ظاهرة كمية:

يمكن إدراكها بالمقاييس والمؤشرات (الاقتصادية والاجتماعية). التخلف ظاهرة كمية ولهذا فإنه يظهر في القياس عن طريق انخفاض الدخل الفردي والمستوى الصحي والتعليمي وعدد أيام العمل وارتفاع نسبة البطالة المقنعة والموسمية..... إلى آخره من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. يمكن عن طريق المؤشرات الاحصائية البحتة ملاحظة وضع التخلف. .

إن ظروف الدول المتخلفة اليوم تختلف عن تلك الظروف التي كانت سائدة أثناء الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي للدول المتقدمة، كيف؟

١- **التكنولوجيا** كانت سابقاً عاملاً مساعداً على التقدم لسهولة استيعابها ونقلها، بينما هي اليوم عامل معرقل للتنمية، نظراً لصعوبة استيعابها ونقلها وهيمنة مركز الاقتصاد الرأسمالي عليها.

٢- **التجارة الخارجية وتقسيم العمل الدولي** كانا عاملين مساعدين على ازدهار الصناعة الناشئة. بينما اليوم يشكل تقسيم العمل الدولي عقبة في وجه التصنيع عن طريق المنافسة التي تمارسها صناعات المركز المتطورة على الصناعات الوطنية في الأطراف.

٣- **التعامل مع العالم الخارجي** سابقاً كان يعود بالتنمية على الدول الرأسمالية وذلك لأن الفائض كان يحول إليها، بينما التعامل اليوم بين الدول المتقدمة والمتخلفة يعود للدول المتقدمة ممثلاً في نهب القيمة المضافة الناتجة عن الاستثمارات الاجنبية في الدول المتخلفة وبالاستغلال العالمي وجذب رأس المال البشري إلى دول المركز.

النقطة الثانية: أن التخلف نتاج اختلال التوازن في عناصر التنمية في الدول المتخلفة:

يعقد أنصار هذا التيار أن التخلف حدث بسبب عدم وجود توازن بين العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة وهي: العمل ورأس المال والتنظيم، فإما أن يكون هناك فائض في بعض هذه العناصر. أو أن يكون هناك نقص في البعض الآخر.

وفي رأيهم أن هناك فائض في الايدي العاملة ونقص في رأس المال ولا عقلانية في التنظيم.

❖ **اختلال التوازن في عنصر العمل:**

أي وجود فائض في الأيدي العاملة غير المؤهلة عن حاجة الدول المتخلفة. أحد المؤيدين لهذا الاتجاه هو آرثر لوريس يقول (إن السبب الأساسي للتخلف هو وجود فائض لا محدود من الأيدي العاملة. ولذلك فإن سعر العمل هذه البلدان أصبح معدوماً).

إن اطروحة الفائض في الأيدي العاملة والندرة في رأس المال وبالتالي عدم التوازن ليست صحيحة. لأن كثيراً من الدول المتخلفة اليوم خالية تماماً من السكان المؤهلين وغير المؤهلين في حين تملك فوائض نقدية كبيرة لا حدود لها.

❖ **اختلال التوازن في عنصر رأس المال:**

أو بالأحرى وجود نقص في رأس المال في الدول المتخلفة ، وأن هذا النقص هو سبب التخلف.

إن اطروحة فقدان رأس المال في الدول المتخلفة غير صحيحة لأن هذه البلدان لا تعاني من نقص في المال بل بالعكس إنها تملك فائضاً منه، يتجه هذا الفائض حالياً من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة بعدة أشكال:

١- أغلب استثمارات الدول المتقدمة أساساً رؤوس أموال قادمة من الدول المتخلفة.

٢- المصارف الموجودة في الدول المتقدمة تعمل في فوائض نقدية لأموال مصدرها الدول المتخلفة.

٣- يتم تحويل الفوائض الاقتصادية من دول المحيط إلى دول المركز ضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

٤- يتم جذب رأس المال الانساني المؤهل برؤوس أموال الدول المتخلفة والموجود فيها إلى الدول المتقدمة.

٥- المساعدات الأجنبية للدول المتخلفة لا تشكل شيئاً ذو أهمية ، إذ أنها لم تبلغ في أفضل الحالات ١% من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة. على العكس من ذلك يتم تحويل أموال الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة في شكلين: إما في تحويل القيمة المضافة الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية الموجودة في الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة. وإما عن طريق الاستفادة من شروط التبادل اللامتكافئ بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة.

❖ **فقدان عقلية المستحدث:**

يعزو هذا التيار أيضاً التخلف إلى فقدان عقلية المستحدث في الدول المتخلفة، أي إلى عدم وجود المستحدث العقلاني القادر على التنظيم والإبداع والاستثمار المفيد .

هذا الكلام أيضاً غير صحيح في فقدان مستحدث الدول المتخلفة للعقلية العقلانية. حيث أن اتجاهه نحو قطاع البناء على حساب الصناعة دليل على أنه مستحدث عقلاني. ذلك أم قطاع البناء في الدول المتخلفة يعطي أرباحاً مؤكدة تفوق بكثير الأرباح التي يحققها القطاع الصناعي.

مما سبق طرحة يمكن القول بأن التخلف الذي تعاني منه الدول المتخلفة اليوم لا يشبه في شيء التخلف الذي كانت تعاني منه الدول المتقدمة عندما كانت متخلفة. لذا فإنه لا يمكن اتباع نفس الطريق الذي اتبعته الدول المتقدمة عند إقلاعها الاقتصادي والاجتماعي.

الفقرة الثانية: التخلف عبارة عن تبعية وتفكك في القطاعات الاقتصادية (التيار البنيوي):

١- ولد هذا التيار عام ١٩٥٢ مع مقالة شهيرة للاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو.

٢- التخلف في رأي فرانسوا بيرو ظاهرة لها تاريخ معين وولدت في لحظة زمنية معينة بفعل ظروف معينة. ولذا فإنه نتاج التاريخ وليس مرحلة حتمية معينة في التاريخ.

٣- التخلف ظاهرة حديثة لم تعرفها الدول المتطورة سابقاً. كما أنه ليس بظاهرة مؤقتة بل بنيوية مستقرة وقد تكون دائمة ما دامت الأسباب التي ولدتها قائمة.

٤- ظاهرة التخلف هي التي ولدت ظاهرة التقدم.

٥- فرانسوا بيرو، وكافة أصحاب هذا الاتجاه ولا سيما سمير أمين يرون أن التخلف حدث في البداية بسبب التقدم وازداد بسبب التبعية للتقدم، وأدى إلى التفكك والازدواجية في اقتصاديات الدول المتخلفة مما جعل هذه الاقتصاديات عاجزة عن تلبية حاجات الإنسان الأساسية فيها.

٦- هذا التحليل البنيوي يستطيع الاجابة على الأسئلة الحيوية الثلاث التي يجب طرحها من أجل فهم ظاهرة التخلف وهي:

آ- ما هو سبب هذه الظاهرة؟

ب- ماذا تعمل هذه الظاهرة في اقتصاديات دول متخلفة؟

جـ- ما هي مؤشرات هذا التخلف وما هي علائمه؟.

☒ التخلف نتاج التقدم والهيمنة والتبعية:

التخلف هو نتاج التقدم والهيمنة والتبعية التي مارستها الدول المتقدمة على الدول المتخلفة. كان هذا التقدم لازماً لعملية التراكم الرأسمالي في بعض الدول. ولتكريس التخلف في دول أخرى من أجل زيادة التقدم.

<u>كيف أدت التبعية إلى زيادة التخلف في الدول المتخلفة وإلى زيادة التراكم الرأسمالي في الدول المتقدمة.</u>

١- منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن الثامن عشر تمت عملية نهب واستنزاف للثروات الطبيعية الموجودة في الدول المتخلفة لصالح الصناعات الناشئة في العالم المتقدم في أوروبا.

٢- بعد الحرب العالمية الثانية أصبح كل الناتج القومي محولاً لصالح الولايات المتحدة وتزويد الصناعة الأمريكية بالمواد الأولية والقوى العاملة اللازمة لتقدم اقتصادها.

٣- نتيجة لاستنزاف الأيدي العاملة من الدول المتخلفة وتحويلها إلى الدول المتقدمة فقدت الدول المتخلفة من الركيزة الأساسية التي يمكن أن تبني عليها تقدمها.

٤- بفعل الاستثمارات الأجنبية في الدول المتخلفة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات حيث يتم تحويل ثمرة هذه الاستثمارات على شكل قيمة مضافة ناتجة عن أرباح هذه الاستثمارات مما زاد في التراكم الرأسمالي للعالم المتقدم.

٥- انخفاض معدلات التبادل التجاري وكون منفعة التبادل دائماً لصالح الدول التي حققت سبقاً في مجال التصنيع وكانت ضحية هذا التبادل الغير متكافئ الدول المتخلفة. كان هناك (تبعية بالتبادل) حسب تعبير بيرو.

٦- التبادل اللامتكافئ لصالح الدول الصناعية (دول المركز) . وهذا بسبب اختلاف انتاجية العمل وبالتالي اختلاف الأجور والأسعار.

٧- تم استنزاف الثقافات والتراث والحضارات الموجودة لدى الدول المتخلفة واستبدالها بثقافات مصدرة من العالم الذي سبق باقي الدول.

إن هذه التبعية قد سميت بتعبير ماركس (بالامبريالية الاحتكارية على الصعيد العالمي)، لقد كانت الامبريالية تسعى لتنظيم نسبة أرباح عالية على رأس المال. وهذا يعني أن الشركات متعددة الجنسيات تمارس السيطرة والنهب حسب الوضع وتبعاً لحالتين. **الأولى** تسعى إلى ابقاء الصناعات الثقيلة في المركز ولا يمكن أن تنقل صناعته إلى أي دولة من دول المحيط (المتخلفة). أما في الحالة **الثانية** فتسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى نقل بعض الصناعات التي تحتاج إلى كثافة في الأيدي العاملة إلى دول المحيط مع ملاحظة أن هذه الصناعات المنقولة تتميز بانخفاض في الكفاءة الانتاجية ويتم استغلالها من قبل هذه الشركات بتحويل القيمة المضافة إلى دول المركز.

☒ تفكك القطاعات الاقتصادية وظهور الازدواجية:

أدت التبعية والهيمنة الأجنبية وتدخل الشركات المتعددة الجنسيات وارتباط اقتصاديات الدول المتخلفة بالمركز الرأسمالي، إلى انقسام الاقتصاد العالمي إلى قسمين: اقتصاد مستغِّل واقتصاد مستغَّل. أما على صعيد بنية الاقتصاديات المتخلفة فقد أدت الأسباب السابقة إلى تشوه

الاقتصاديات وإلى تعدد الأنماط فيها وإلى تفكك قطاعاتها الاقتصادية وانتشار الازدواجية فيها. ونقصد بالازدواجية انقسام القطاعات الاقتصادية إلى قطاع متخلف في العمق المتخلف. وقطاع متقدم يعتمد تكنولوجيا مستوردة متقدمة متجه نحو الخارج وفي خدمة المركز.

☒ **عدم قدرة الاقتصاد المتخلف على تلبية حاجات الإنسان الضرورية :**

التبعية والتفكك والازدواجية التي تعاني منها اقتصاديات المجتمع المتخلف ، ترجمت على شكل (عدم قدرة هذه الاقتصاديات على تغطية حاجات الإنسان الأساسية)، وليس فقط انخفاضاً في مستوى معيشة الإنسان.

أ- التبعية الفيزيولوجية (في المواد الغذائية) للدول المتقدمة نتيجة تأخر الزراعة في هذه البلدان وتزايد السكان مما أدى إلى عدم كفايتها حاجات الإنسان الغذائية الحيوية .

ب- تحطيم وجود الإنسان الحضاري وثقافته الأصلية واستبدالها بثقافة مستوردة ب الثقافة المحلية.

الاستعراض السريع لما سبق طرحه يحملنا على التأكيد بأن التقدم هو الذي ولد التخلف

كيف يتم التخلص من التخلف على تبعاً للتيار البنيوي؟

لا بد أن تكون المعالجة شاملة على صعيدين:

أ- على صعيد الداخل وذلك بتهيئة الظروف اللازمة للتصنيع وتأميم القطاع الخاص المحتكر والمرتبط بالمركز، تحقيق شروط الثورتين الاجتماعية والاشتراكية، تطبيق الاصلاح الزراعي.

ب- على صعيد الخارج، لا يوجد أي امكانية للتخلص من التبعية والهيمنة الأجنبية إلا بالاصطدام مع النظام الرأسمالي العالمي ورفض نظام التقسيم العالمي الحالي للعمل واللجوء إلى أسواق اقليمية (تكامل اقتصادي) خاصة في الدول المتخلفة.

ثانياً – آليات التخلف وخصائصه البنيوية

يمكن تقسيم آليات عمل التخلف أو بمعنى آخر خصائصه البنيانية في نقطتين: **الأولى** ازدواجية الهياكل الاقتصادية **والثانية** تشوه البنية الاجتماعية . وهما النقطتان التي نأتي على شرحهما تباعاً.

الفقرة الأولى: ازدواجية الهياكل الاقتصادية

تعني الازدواجية وجود هياكل اقتصادية غير متكاملة ومتضادة. أي وجود قطاع رأسمالي حديث ومتطور إلى جانب قطاع تقليدي ما قبل الرأسمالي كبير ومتخلف. وتكون العلاقة بين هذين القطاعين علاقة ضعيفة لأن كل قطاع بوضع مضاد للقطاع الآخر، هذا وتتميز اقتصاديات الدول المتخلفة بشكل عام بمجموعة من النقاط أبرزها:

أولاً – نشاط أحادي:

وهذا يعني وجود نشاط اقتصادي واحد، أو وجود اقتصاد محدود وضيق يعتمد على نشاط اقتصادي واحد أو اثنين، أو أنشطة قليلة ومحدودة، فمثلاً نجد أن الانتاج الزراعي هو الانتاج المهيمن في اقتصاديات الدول المتخلفة.

ثانياً– تصدير أحادي:

أي إن الدول المتخلفة تتخصص عادة في تصدير مادة واحدة إلى الاقتصاد العالمي، أو مواد قليلة جداً، مما يجعل اقتصاديات هذه الدول تتصف بالحساسية لتقلبات السوق العالمية مثل النفط والقطن والبن.

ثالثاً– تدني مستوى القوى المنتجة:

وذلك نتيجة هيمنة بقايا أنماط الانتاج القديمة والبدائية إذ تشكل هذه البقايا عاملاً معيقاً في وجه التنمية الاقتصادية لأنها تقف أمام التراكم الانتاجي، ولأنها كذلك تقف في وجه تأهيل القوى العاملة وتساهم في تدن نوعية قوة العمل.

رابعاً- عدم وجود علاقات ارتباط علوية وسفلية:

عدم وجود علاقات ارتباط أو مؤثرات علوية وسفلية في القطاعات الاقتصادية. ويلاحظ أنها مجزأة ولا يوجد علاقات بين مدخلات ومخرجات هذه القطاعات حتى ولا ضمن القطاع الاقتصادي الواحد.

مثال:

علاقات علوية ← مع لوازم الانتاج من قطاعات اخرى

علاقات سفلية ← منتجات مع قطاعات الانتاج الأخرى

في قطاع الزراعة يجب ان يكون له علاقات علوية باستخدامه آلات وأسمدة و تكنولوجيا. ويجب أن يكون له علاقات سفلية بتغذية القطاعات الأخرى بالمنتجات مثل القطن لصناعة النسيج

خامساً- نمط استهلاك مشوه:

ترجمت البنية الاجتماعية المشوهة بوجود نمط استهلاك مشوه، أي وجود طلب وانفاق غير عقلاني، طلب على السلع الكمالية والأجنبية. يأخذ هذا الطلب الشكلين التاليين:

- طلب على سلع كمالية وثانوية حين يعتمد على صناعات مستوردة من الخارج وهو طلب الطبقات الغنية.
- طلب على سلع ومواد تنتج داخلياً، وهو طلب الطبقات الفقيرة ، لكنه طلب ضئيل ومحدود بفعل.

سادساً- تأثير على الدخل وعلى علاقات السوق:

إن انقسام الاقتصاد إلى قطاعين: **الأول** صغير وحديث لا يمتص كثيراً من الأيدي العاملة والآخر **تقليدي** كبير وبه الجزء الأكبر من الأيدي العاملة، وانخفاض أجور القوى العاملة أثر على دخولها وعلى قوتها الشرائية وعلاقاتها في السوق.

إن العلاقات في السوق كانت تنقسم إلى قسمين: علاقات متخلفة بدائية ضمن نطاق اقتصاد الكفاف ، وعلاقات مصرفية ونقدية متطورة ومرتبطة بالعالم الخارجي.

الفقرة الثانية: تشوه البنية الاجتماعية

يتميز مجتمع الدول المتخلفة ببنية اجتماعية مشوهة وغير واضحة المعالم، بحيث يشكل هذا التشوه في البنية الاجتماعية عقبة في وجه التنمية الاقتصادية، هذا ويتسم تشوه البنية الاجتماعية بالعلائم والخصائص التالية:

١- وجود تشكيل طبقي مشوه وعاجز:

إذ نجد في المجتمع المتخلف طبقات قديمة إلى جانب طبقات حديثة متداخلة معاً وغير محدودة المعالم مثل: بقايا الاقطاع والرأسمالية.

هذا التشوه وعدم وجود طبقة اساسية مميزة ومهيمنة كان بفعل تأثير الهيمنة الخارجية التي أعاقت نشوء وانبثاق طبقة عمالية وفلاحية معينة، وكذلك أعاقت تشكل طبقة برجوازية محلية.

إن عدم تشكل هذه الطبقات أثر في عدم وجود التنمية (التصنيع والزراعة) . أو إن عدم وجود التنمية هو سبب عدم وجود هذه الطبقات.

٢- وجود تشكيل طبقي غامض:

أي عدم وجود حدود بين الطبقات الاجتماعية وعدم تشكل التركيبات الاجتماعية، لذلك فإننا لانفهم المجتمع فيما إذا كان يخضع للتركيبة المشاعية أم البدائية أم الحرفية. إنما نجد الطبقات عبارة عن بقايا مشتتة تابعة وملحقة بالنظام الرأسمالي المهيمن.

٣- غياب الوعي الطبقي:

يعتبر الوعي الطبقي من العوامل المساعدة في التنمية الاقتصادية. إلا أنه ونتيجة للتشوه في البنية الاجتماعية فإن الدول المتخلفة عانت من استبدال الوعي الطبقي بوعي آخر معرقل للتنمية الاقتصادية وهو الانتماء القبلي والديني والطائفي والمهني والإقليمي، الذي ضيق كلياً الأفق القومي اللازم لعملية الاندماج الوطني القومي اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

٤- هيمنة العلاقات الاجتماعية البالية والعقلية الفردية الانتهازية.

مما أدى إلى وجود أساليب غير منتجة. وهيمنة للمصالح الاقتصادية الضيقة والممثلة خصوصاً في مصالح الأسرة والطائفة والمنطقة.

٥- هيمنة القيم الاجتماعية القديمة:

مثل الايمان والخرافات والشعوذة والسحر.

٦- توسع الطبقة الادارية والبيروقراطية:

وسبب ذلك هو أن الدول المتخلفة قامت بعد الانتهاء من عملية التحرر من الاستعمار بمحاولة بناء الدولة وحمايتها. وبالتالي أحدثت توسعاً ادارياً وقف عقبة في وجه التنمية الاقتصادية ، وأدى إلى تشكل ما يسمى بالنخبة أو الطليعة التي كانت عبارة عن موظفين واداريين لخدمة الدولة، حيث أن هؤلاء وقفوا كعائق امام التنمية بفعل التكاليف الباهظة والعقلية الروتينية.

التنمية

الفهرس:

الفقرة الأولى: مقدمة ومؤشرات التنمية.

الفقرة الثانية: مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية.

الفقرة الثالثة: التيار التاريخاني في تعريف وفهم التنمية الاقتصادية.

الفقرة الرابعة: التيار البينوي في تعريف وفهم التنمية الاقتصادية.

مقدمة:

تقود المراجعة العلمية لظاهرة التنمية إلى نتيجة جوهرية مفادها أنه ثمة اتجاهين رئيسيين لدراسة وتحليل هذه الظاهرة أي ظاهر التنمية.

الأول: يسمى بالتاريخاني لأنه يعتقد أن جميع الدول سوف تصل إلى حالة التنمية والتقدم، وأن المسألة مسألة زمنية لأن هناك حتمية في مرور كافة دول العالم بالتخلف وبعد ذلك في وصلها إلى التقدم، ولأنه يعتقد بأن التنمية هي تجاوز للتأخير واللحاق بالدول المتقدمة، ويكون ذلك ببساطة باتباع تجربتها التاريخية من أجل الوصول إلى وضع مشابه للوضع الذي هي فيه.

الثاني: يسمى بالبنيوي لأنه يرى بأن التنمية تتطلب تغييراً جذرياً في بنية هياكل اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة، وعليه فالتنمية ليست تلقائية بل عملية سياسية واقتصادية واجتماعية تتطلب تضافر جميع الجهود الداخلية والتخلص من الهيمنة الخارجية، أي بمعنى آخر أن التنمية عملية ذاتية تهدف إلى تغيير بنية اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة والقضاء على المظاهر المميزة للتخلف فيه.

الفقرة الأولى: مقدمة ومؤشرات التنمية.

وعي الانسان في العالم المختلف مأساته المتمثلة في الهيمنة الأجنبية وتفكك الهياكل الاقتصادية الوطنية بفعل هذه الهيمنة والتبعية، مما جعله يبحث بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق للخلاص ولتحقيق التنمية.

ومن أجل تصوير هذه الحالة، أي حالة الدول المتخلفة وحالة الدول المتقدمة في جوانبها المتعددة لجأ الاقتصاديون إلى عدد من المؤشرات الجزئية وإلى مؤشر عام واحد.

- المؤشرات الجزئية والتي تبلغ أكثر من مائة مؤشر أحيانا فتنقسم إلى مجموعات تهتم بعضها بالشروط الاجتماعية والسكانية (صحة ، سكان ، غذاء ، تعليم ، سكن ، الخ...) ، في حين يهتم البعض الآخر بالأحوال الاقتصادية (زراعة ، صناعة ، تجارة ، نقل ، خدمات ،مؤشرات رقمية، الخ...)، حيث تهدف هذه المؤشرات جميعا إلى تبيان أوضاع البلدان المتخلفة في جميع المجالات ومدى تقدمها مع الزمن ومقارنتها مع الأوضاع في الدول المتقدمة .
- المؤشر العام: فهو نقطة التلاقي بين بعض المؤشرات الجزئية الهامة.

تجدر الإشارة منذ البداية إلى القول بأن هذه المؤشرات لا تقدم دلائل كافية عن تقدم أو تأخر بلد ما لأنه يعبر عنها غالباً في قيم نقدية تخفي وراءها موضوع الجودة والنوعية والخدمات الغير نقدية .

وأخيرا فإن هذه المؤشرات غير كافية لأنها لا تدل على التأثير السلبي لارتفاع بعض المؤشرات مثل : التلوث ، والازدحام ، وتأثير المواصلات ،وحتى إذا لوحظت هذه التأشيرات السلبية فإن عملية قياسها تبقى مستحيلة.

الفقرة الثانية: مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية.

في اللغة هناك فرق واضح بين تعبير النمو وتعبير التنمية. فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أكبر أو أحسن . أما تنمية الشيء فتعني فعل أو إحداث النمو. وهكذا يبدو منذ البداية أن النمو يحدث بشكل تلقائي بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف التغيير.

ولا يختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية، حيث أن أغلب الاقتصاديون متفقون بأن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وبشكل طبيعي ودون فعل أو تأثيرات مسبقة.

بينما التنمية وعند جميع الاقتصادين فتشمل النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاجتماعية والمؤسسات و العادات . وإن كان كلاهما أي النمو والتنمية الاقتصادية تتضمن الزيادة في الناتج القومي أو في الداخل القومي أو في أي مؤشر آخر ، فإن النمو هو زيادة تلقائية ودون تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية أي إنه ربما لا يتضمن أكثر من زيادة الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية، على العكس فإن التنمية تعني زيادة لكنها ليست تلقائية بل بفعل قوى معينة تؤدي إلى تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، أي إنها تتضمن من حيث المفهوم مفهوماً أوسع من ذاك المتعلق بالنمو، لأنها تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر ، اجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج، وغالباً ما يكون أيضا في هياكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وهكذا فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط، لأنها ليست فقط بحاجة إلى زيادة في انتاجها وزيادة في كمية وكفاءة العناصر الإنتاجية المستخدمة، وإنما إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة.

الفقرة الثالثة: التيار التاريخاني في تعريف وفهم التنمية الاقتصادية.

يعتقد الاقتصاديون البرجوازيون بأن التخلف ليس سوى تأخر عن التقدم، وأن كل المجتمعات سوف تمر فيه قبل الانتقال الى مرحلة التقدم، ولهذا فهو مؤقت وصحي، كما أن هناك حتمية في انتقال جميع المجتمعات إلى مراحل متقدمة، وأنه يمكن تسريع هذه العملية باتباع خطوات الدول المتقدمة. هؤلاء الاقتصاديون هم اللذين ينتمون الى الاتجاه التاريخاني.

يرى أنصار التيار التاريخاني بأن مفهوم التنمية يشبه إلى حد بعيد النمو، فجيرالد ماير يقول في هذا الصدد ((إن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن))

إن الحديث عن التنمية في هذا المستوى فقط لامعنى لها في العالم المختلف، إضافة الى أن هذه العملية * ولأنها أصبحت تشبه النمو* صُورت وكأنها واحدة في الاقتصاد المتخلف وفي الاقتصاد المتطور، لأنها لا تتضمن فكرة التغيير في الاقتصاد المختلف .

يعتقد أغلب (الاقتصادين التاريخانيين) أن التنمية في الدول المتخلفة بحاجة إلى تبدل واضح الحدود (وليس إلى تبدل غير واضح الحدود مثل النمو) وإلى تدخل القطاع العام عن طريق الدولة في الحياة الاقتصادية وفي عملية التبدل شريطة أن يكون تدخل هذا القطاع محدوداً وجزئياً وبالاشتراك مع القطاع الخاص، وهذا الموقف منسجم مع موقف الاقتصادي الانجليزي كينز الذي يقول أنه لامجال للتساؤل حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وإنما حول كيفية هذا التدخل.

من خلال هذا التحليل نستخلص أن التيار التاريخاني يرى في التنمية عدة نقاط هي:

أولاً: تسير جميع المجتمعات على طريق الصعود من القديم إلى الحديث، أي من المجتمع البدائي إلى المجتمع الحضاري البرجوازي المتقدم، أي إن **هذا التيار يعتقد بالمراحل الزمنية.** فأنصاره يؤمنون مثلاً في الأفكار التي صاغها فريدريك ليست حول المراحل ومن أن أي مجتمع سوف يمر في خمس مراحل تنتقل به من المجتمع البدائي الى المجتمع المتقدم، وهي المرحلة الهمجية، الرعوية، الزراعية، الزراعية– الصناعية، الزراعية– الصناعية– التجارية.

كما تبنى أنصار هذا التيار اطروحات روستو حول مراحل النمو ، أي أنهم يؤمنون مثله بأن أي مجتمع سوف يمر بالمراحل الخمس:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة السير نحو النضوج.
- مرحلة الاستهلاك الواسع.

التخلف، وكذلك التنمية، إذا هما مرحلة زمنية لابد أن تمر بها جميع المجتمعات بدءا من المجتمع البدائي–التقليدي–المتخلف، وصولا إلى المجتمع الرأسمالي الصناعي المتقدم الغربي.

ثانياً: لابد من الاعتماد على دول التقدم، استناداً إلى صيغ ونظريات عديدة وضعت في سبيل ذلك منها: (انتقال النمو)،(النمو بالانتشار)، وباسم استراتيجيات تنموية.

إن أنصار التيار التاريخاني يعتقدون أن التنمية ليست سوى عملية تقليد لتجربة البلدان الرأسمالية المتقدمة وسير على طريقها وبمساعدتها، بل وأكثر من ذلك إن التخلف جاء لصالح البلدان المتخلفة لأنها يمكن أن تصل إلى التقدم بسهولة أكثر من تلك التي واجهتها الدول المتقدمة بسبب المساعدة التي يمكن أن تستفيد منها الدول المتخلفة من الدولة المتقدمة.

ثالثاً: اتباع أسلوب وطريق الدول المتقدمة في التنمية يتطلب من الدول المتخلفة أن تؤمن **الموارد والعناصر** التي ساعدت الدول المتقدمة على التقدم، أي تلك التي أدت إلى نشوء المجتمع الرأسمالي.

رابعاً: هذا التيار وهو ينصح الدول المتخلفة باتباع نهج الدول المتقدمة يدعوها الى تقليد **أنماط الإنتاج والاستهلاك الغربية** رغم أنماط الإنتاج تلك كانت السبب في حدوث التخلف والتقدم.

خامساً: يعني هذا التيار أيضا **تقليد النهضة الفكرية والاجتماعية** التي مرت بها اوروبا، رغم أن هذه النهضة لها خصائصها المميزة والتي ليس بالضرورة أن تلائم المجتمعات الأخرى.

سادساً: يتلقى أنصار هذا التيار في تحليلهم للتنمية مع التحاليل المستندة **إلى النمو**، لان التنمية عندهم هي مسألة تطور كمي في بعض المؤشرات الاقتصادية، أي هي مسألة صعود طبيعي من حالة تخلفية الى حالة أكثر تطوراً دون ربطها بمجمل حركة المجتمع والاقتصاد الوطني. ولأنها مؤشرات فإنها تأخذ شكل مقاييس كمية، مثل: نمو الناتج المحلي من أجل تضييق الفجوة بين العالم المتقدم والمتخلف، أي ان التنمية هي زيادة في الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي دون ملاحظة توزيع هذا الناتج أو هذا الدخل ولا كيفية الحصول عليه.

سابعاً: لأن أنصار هذا التيار يستندون إلى التحليل النيو كلاسيكي الذي يعتبر أن التنمية (أو بالأحرى النمو) ليست سوى الوصول الى مستوى من العمالة بكاملها عن طريق الاستثمار، أي أن الاستثمار هو العامل المولد للدخل وهو الخالق للقدرة الإنتاجية كما يؤكد نموذج هاورد و ودومار، فإن تحليل هذا التيار **يركز بصورة أساسية على دور رأس المال**، باعتباره عاملاً استراتيجياً وبالتالي الانسان هو العامل الحاسم في عملية التنمية.

ثامناً: يبرر هذا التحليل اختيار سياسة التصنيع ، **سياسة احلال الواردات أو التصنيع من أجل التصدير، وكذلك سياسة القروض والمساعدات الاجنبة.** بالرغم من أن هذه السياسات لن تقود الى أي تغيير داخلي في بنى الهياكل الاقتصادية وإنما سوف تؤدي الى زيادة الهيمنة الأجنبية والارتباط بالاقتصاد الرأسمالي العالمي.

تاسعاً: لا يهمل هذا التيار فقط وكلياً ضرورة تبديل البنى والعلاقات الاجتماعية وعلاقات الإنتاج والتوزيع السائدة للعالم المتخلف، بل وافدح من ذلك فأن منطق هذا التيار **يستوجب المحافظة على الطبقات الاجتماعية السائدة** وعلاقتها القائمة، وبالتالي تفاوت الدخول لصالح الأغنياء **من أجل الحصول على الادخار** اللازم لتراكم رأس المال اللازم في المحصلة لتمويل عملية التنمية.

الفقرة الرابعة: التيار البينوي في تعريف وفهم التنمية الاقتصادية.

يفهم التيار البينوي التنمية كعملية أيديولوجية وسياسية واقتصادية، تدخل أعماق اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة بهدف هدم الهياكل القديمة (الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتها) وتبني مكانها هياكل حديثة ومتطورة ومتكاملة، ويكون هذا الهدم والبناء بتأثير متغيرات داخلية محددة .

إن التيار البينوي كتيار لفهم وتحليل ظاهر التنمية ينطلق من مجموعة من النقاط التي من خلالها يفهم هذه الظاهرة، وعليه فإن أبرز هذه النقاط هي:

١- إن التنمية **عملية هدم** للبنى الاقتصادية المختلفة القائمة.

هذا يعني أن العملية التنموية ليست على الاطلاق عملية تنمية (تعظيم) لذلك القديم المعوق بل عملية هدم له واستبداله بجديد مكتمل ومنسجم، كما أن التنمية كي تكون كذلك يجب أن تتضمن عملية هدم لعلاقات الإنتاج القائمة. تلك العلاقات التي تعرقل عملية نمو القوى المنتجة اللازمة لأي تنمية شمولية وذاتية ومستقلة.

٢- إن التنمية **عملية بناء** لبنى اقتصادية جديدة ، مترابطة وانتاجية ، وهي كذلك عملية بناء لعلاقات انتاج يسيطر بها المنتجون على عملية الانتاج، كي تكون تلك العملية في النهاية في خدمتهم.

٣- إن التنمية **عملية تغيير** في أنماط الإنتاج وفي أنماط الاستهلاك.

٤- إن التنمية **عملية شمولية و متكاملة.** أي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما تشمل الجوانب الاجتماعية والفكرية والسياسية.

٥- إن التنمية **يجب أن تركز على الانسان.** لأنه أداتها ولأنه المستفيد منها. وحتى تصبح التنمية بهذا الشكل فهي ليست مجرد تنمية للأشياء ولكنها تنمية للإنسان أولا وقبل كل شيء.

٦- إن التنمية **عملية ذاتية وداخلية.** أي عملية تعتمد على النفس، عصامية ولا تعتمد على العالم الخارجي في تمويل عملياتها كما يرى التيار التاريخاني. دون أن يعني ذلك عدم العمل على الاستفادة من العالم الخارجي و التقدم الذي حدث في باقي أنحاء العالم شريطة ألا تتحول هذه الاستفادة إلى تبعية للعالم الخارجي

٧- إن التنمية **عملية سياسية**. تستهدف تبديل علاقات الإنتاج القديمة وإقامة العدالة الاجتماعية وإعطاء الجماهير المنتجة دورها، كي تستطيع اختيار قيادتها الإدارية والسياسية ديمقراطياً، وكي تستطيع العطاء والأبداع.

أساليب التنمية الاقتصادية

الفهرس:

المقدمة.

الفقرة الأولى: الأسلوب الرأسمالي في التنمية.

١- **نشأة الأسلوب الرأسمالي وتاريخه.**

٢- **أسس الأسلوب الرأسمالي.**

٣- **مساوئ النظام الرأسمالي.**

٤- **عدم صلاحية النموذج الرأسمالي لتنمية الدول المتخلفة.**

الفقرة الثانية: الأسلوب الاشتراكي في التنمية.

١- **أسس النظام الاشتراكي.**

٢- **المشاكل الاقتصادية للنظام الاشتراكي.**

الفقرة الثالثة: النموذج الخاص في تنمية العالم المتخلف.

مقدمة:

إن الانتماء إلى إحدى التحليلين المتعلقين بفهم ظاهرة التنمية أي (الانتماء إلى تحليل التخلف على أنه تأخر عن التقدم، أو ما يسمى بالتيار التاريخاني، أو الانتماء إلى تحليل التخلف على أنه ظاهرة معقدة بنيوية مسببة بفعل البلدان المتقدمة وتظهر على شكل ازدواجية وتفكك في الهياكل الاقتصادية وتبعية وعدم إمكانية اشباع حاجات الانسان الأساسية)، كان وراء الاختلاف في تعريف التنمية وفي فهم آليتها.

كما أن هذا الفهم المختلف لتعريف التنمية وآلياتها كان وراء اختلاف الأساليب المتبعة و المقترحة للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، حيث نستطيع تمييز ثلاثة أساليب وهي:

١- الأسلوب الرأسمالي في التنمية.
٢- الأسلوب الاشتراكي في التنمية .
٣- الأسلوب الخاص في التنمية .

الفقرة الأولى : الأسلوب الرأسمالي في التنمية:

ولد هذا الأسلوب، الذي ينصح الدول المتخلفة باتباع طريق تطور الدول الرأسمالية ، نتيجة فهم خاطئ ، أو أريد له أن يكون خاطئاً، للتخلف والتنمية. وموجز هذا الفهم المغلوط أن التخلف ظاهرة مؤقتة وطبيعية تمر فيها كل الاقتصاديات والمجتمعات والشعوب، وسوف تنتقل هذه المجتمعات التي تشبه ظروفها وأوضاعها ظروف وأوضاع الدول المتقدمة قبل عملية إقلاعها، آلياً وحتمياً إلى وضع التقدم شريطة أن تجذو حذو الدول المتقدمة في تجربتها التنموية.

ولكن أصحاب هذا الاتجاه من الاقتصادين المؤيدين للأسلوب الرأسمالي في التنمية وجدوا أن اقتصاديات الدول المتخلفة لا تستطيع- نتيجة عجزها وضعفها وتفككها- أن تتبع أسلوب التنمية الرأسمالي، لذا نصحوا هذه الدول بالاعتماد على الدول المتقدمة والقبول بهيمنتها عن طريق ما سمي بالاستعمار أو الوصاية أو الانتداب أو المساعدات.

إن الأسلوب الاستعماري في التنمية قد فشل، وأدى إلى نتائج مأساوية على الدول النامية، ولعل أبرز هذه النتائج المأساوية:

١- هيمنة اقتصاديات الدول المستعمِرة على اقتصاديات الدول المستعمَرة.
٢- تفكك اقتصاديات الدول المستعمَرة، وارتباط بعض قطاعاتها مع العالم الخارجي.
٣- استنزاف ثروة الدول المستعمَرة من قبل الدول المستعمِرة.
٤- تفاقم الانقسامات في هياكل الدول المستعمَرة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كان هذا الأسلوب بإيجاز وراء كافة المظاهر التي يعاني منها اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة.

أولاً – نشأة الأسلوب الرأسمالي وتاريخه:

نقصد بالأسلوب الرأسمالي، ذاك النظام الاقتصادي الاجتماعي المميز بأسلوبه في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والمعتمد على قوانين معينة، وقد جاء هذا الأسلوب بعد الأسلوب الحرفي في القرن السادس عشر وتوطد في القرن الثامن عشر، وسمي رأسمالياً لأنه يعتمد على رأس المال أو لأنه يقوم على التوسع في استخدام رأس المال الفني في الإنتاج قاساً على الأساليب التي سبقته.

لقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى نشوء الرأسمالية وبدأت منذ القرن الخامس عشر أهمها:

أ- **الاكتشافات الجغرافية:**

التي أدت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى توسع المبادلات التجارية وإلى اكتشاف العالم الجديد عام ١٤٩٣، مما أدى إلى خلق أسواق تجارية لتصريف الإنتاج المتزايد ولتأمين المواد الأولية وتدفق الذهب والفضة.

لقد سُميت هذه المرحلة بمرحلة الرأسمالية التجارية، وتتصف هذه المرحلة بأن الأساليب الفنية للإنتاج لم تتغير وإنما تغيرت علاقات الإنتاج، فبعد أن كان الصناع يعملون لحسابهم أصبحوا بفعل الاكتشافات الجغرافية واتساع الأسواق وازدياد الطلب على المنتجات، يعملون لدى رأسمالي يملك رؤوس الأموال الكافية لتوسع الإنتاج.

ب-**الثورة الفكرية:**

إذ سبقت الثورة الصناعية عدة تحولات في مجال الفكر تثق في الإنسان وحقه في الحرية وتؤكد قدرته على المحاكمة العقلانية واستعمال عقله في تحليل الظواهر المحيطة به،

إن هذا الفكر الجديد الذي يقدس الفرد ويحترم النزعة الفردية ويلغي جميع القيود التي تقف أمام حرية الانسان السياسية والاقتصادية، فتح الباب واسعاً أمام نشوء طبقة رأسمالية تملك المال وتوسع الإنتاج وتهدف إلى الربح.

ج- **الثورة الصناعية:**

في جو من الحرية الاقتصادية حدثت جملة اكتشافات استخدمت في قطاع النسيج والتعدين والطاقة أدت إلى دفع عملية الإنتاج وتطويرها، وأهم هذه الاكتشافات اكتشاف المكوك والنول الميكانيكي، والمغزل ، والألة البخارية ، الخ .... هذه الاكتشافات العديدة دخلت ميدان الصناعة فحسنت وسائل الإنتاج وخلقت صناعات جديدة مستغلة توفر المواد الأولية والأسواق العالمية الجديدة.

د- **التحولات الاقتصادية – الاجتماعية :**

ساعدت الثورة الصناعية على قيام تحالف بين الحكام والرأسماليين الجدد أدى إلى سقوط سلطة الأقطاع وقيام سلطة جديدة في خدمة البرجوازية الناهضة، لذا كان على هذه السلطة إلغاء الحماية الجمركية اللتي تعترض انتقال البضائع واطلاق العنان أمام البرجوازي الصناعي الجديد.
كما أن استغلال الثورة الصناعية واكتشافاتها التقنية وتطور أساليب الإنتاج وتوسيع الإنتاج نفسه أدى إلى خلق طبقة عمالية يزداد استغلالها يوماً بعد يوم .

أي أن المجتمع انقسم إلى طبقتين:

الأولى : تمتلك رأس مال وبالتالي وسائل الإنتاج ويعود لها الربح.
الثانية: لا تمتلك إلا قوة عمالها ولا تحصل إلا على أجر زهيد.

ثانياً – أسس الأسلوب الرأسمالي:

يهدف الأسلوب الرأسمالي إلى استغلال التقدم التقني والوضع الفكري والسياسي من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن من الرأسماليين، ويستند في ذلك على عدد من الأسس أهمها:

أ- **المليكة الفردية:**

أساس الرأسمالية هي حق الأفراد في تملك مختلف وسائل الانتاج والاستهلاك، وقد أدى الاعتراف بالمليكة وصيانتها إلى خلق طبقتين، **الأولى** تملك وسائل انتاج، **والثانية** قوة العمل التي تعمل على تلك الوسائل، هذا وتتحمل الأولى مخاطر المشروع وتكون مسؤولة عنه وتحصل على عوائد على شكل أرباح، بينما تعمل الثانية بأمر الأولى وتحصل على عوائد على شكل أجور.

ب- **الحرية الاقتصادية:**

أي ترك الحرية للرأسماليين في تحديد الانتاج كماً ونوعاً، وحريتهم في كيفية التصرف وثروتهم وفي الادخار والعمل، بينما يترك للدولة مهمة الدفاع والأمن والاعمال اللتي يعزف عنها الأفراد . إن الحرية الاقتصادية جاءت نتيجة الاعتقاد في قدرة الفرد على تحديد مصلحته ووجود انسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، كما أن هذه الحرية تستند على نظام عفوي يعمل على إقامة التوازن بين الإنتاج وحاجات المجتمع.

ت- **المنافسة وآلية السوق:**

الرأسمالية نظام عفوي يتحقق فيه إشباع حاجات الأفراد بشكل طبيعي شريطة وجود المنافسة، وقد يحدث اختلال بين الإنتاج والحاجات، أي بين العرض والطلب، إلا أن الأسعار سوف تلعب دور المنظم حيث ترتفع وتنخفض محددة كمية الإنتاج وكمية الطلب. وتكون مهمة الدولة في هذا النظام تأمين جو المنافسة دون التدخل في الحياة الاقتصادية.

هذا وقد تبدلت هذه القواعد مع الزمن حيث تراجعت الحرية الاقتصادية وأصبح تدخل الدولة يزداد يوماً بعد يوم لعدم إمكانية تحقق المنافسة بعد أن تطورت الرأسمالية وأخذ الاحتكار يلعب دور بارزاً.

ث- **الانقسام الطبقي وعلاقات الاستغلال :**

يؤدي شكل الملكية لانقسام المجتمع الرأسمالي إلى طبقتين رئيسيتين:

الأولى: أقلية تشكل الطبقة البرجوازية وهي التي تملك وسائل الإنتاج وتتحمل المخاطر الإنتاجية ويعود لها الربح.

الثانية: أغلبية عظمى تعمل لدى الرأسماليين ولا تملك سوى قوة عملها وتشكل الطبقة العمالية.

ولقد ميز ماركس الرأسمالية **من شكل تملك وسائل الإنتاج والعلاقات الاجتماعية** التي يولدها هذا الشكل من التملك، ومن أنها ليست مجرد أسلوب ونظام للإنتاج تبعاً لحالة السوق وإنما أسلوب **ونظام تكون فيه قوة العمل سلعة تباع وتشترى كغيرها من السلع** مما سوف يؤدي إلى التناقض الطبقي، هذا التناقض الذي يزداد حسب رأي ماركس مع تطور الرأسمالية نتيجة زيادة استغلال قوة العمل، مما يخلق من هذه الأخيرة، أي القوة العاملة، قوة مهمتها التاريخية اسقاط النظام الرأسمالي وإحلال نظام اشتراكي محله يتميز بالملكية العامة لوسائل الإنتاج.

ثالثاً – مساوئ النظام الرأسمالي:

يعاني النظام الرأسمالي من مساوئ وعيوب كثيرة جعلته غير قادر على الاستمرار وبحاجة إلى كثير من الإصلاح أهمها:

أ- **تعارض المصلحة الفردية مع المصلحة العامة:**

عندما دافع آدم سميث عن نظام الرأسمالي كان يعتقد أن الانسان عندما يبحث عن منفعته الشخصية فإنه ينفع المجتمع بشكل عام، وهو في سعيه هذا من أجل خدمة نفسه يخدم المجتمع بشكل أفضل مما لو أراد الانسان خدمة المجتمع مباشرة، أي أن هناك تناغماً بين المنفعة الشخصية والمنفعة العامة.

ولكن تطور النظام الرأسمالي، وتمركز الثورة وانعدام المنافسة أخل بهذا الأساس الذي رآه سميث وأصبح المستهلك لا يملك حرية اختيار الإنتاج بفعل انخفاض الدخل، وأصبح الرأسمالي بفعل المنافسة مجبراً أحيانا على الانسحاب من السوق لصالح الرأسمالي الأقوى . لهذا السبب لم تعد قاعدة تناغم مع المنفعة الفردية والمنفعة العامة سائدة.

ب- **النتائج المفجعة للاستغلال الداخلي:**

١- التزايد المستمر للثروة لدى الرأسماليين وانقسام المجتمع الحاد إلى طبقة عمالية مستغَلة وطبقة رأسمالية مستغِلة وازدياد حدة الصراع الطبقي.

٢- حدوث أزمات فيض الإنتاج، حيث يكون هناك نقص في الاستهلاك نسبة للإنتاج، وينتج نقص الاستهلاك هذا لأن الرأسماليين يملكون قدرة شرائية تفوق ميلهم للاستهلاك، في حين يملك العمال قدرة شرائية لا تكفي لا شباع ميلهم للاستهلاك.

٣- سعي الرأسماليين إلى طرد نسبة من العمال بحيث يبقى مستوى الإنتاج هو ذاك الذي يحقق لهم أعلى نسبة ممكنة من الربح، وهذا يعني التزايد المستمر لنسبة العمال العاطلين عن العمل.

ج- **النتائج المفجعة للاستغلال على الصعيد العالمي:**

كان لا بد للرأسمالية في طور تطورها ونموها من البحث عن الأسواق الازمة لتصريف منتجات صناعاتها الناشطة وتأمين المواد الأولية الازمة لها، وقد كان لها ذلك تحت شعار ما سمي بالتقسيم العالمي للعمل أو بنظرية ريكادو في التجارة الخارجية، إذ عن طريقهما سيطرت الرأسمالية على المناطق العالمية التي تخلفت عنها سواء أكان ذلك بالطرق العسكرية أم بالطرق الاقتصادية، وبدأت تمارس نهب اقتصاديات الدول المتخلفة وانقسام العالم نتيجة لذلك إلى قسمين:

الأول: متطور يملك التكنولوجيا والصناعة ويحتاج إلى الأسواق الواسعة وللمواد الأولية.

الثاني: متخلف يملك المواد الأولية الزراعية منها والاستخراجية.

إن التبادل بين هذين القسمين من العالم كان يتم دائماً لصالح الأقوى، أي لصالح من يملك إنتاجية عمل أعلى. وقد أدى هذا التقسيم العالمي السيء للعمل إلى:

١- استنزاف المواد الأولية للدول المتخلفة.

٢- تردي شروط النمو الاقتصادي للدول المتخلفة(تبعية – تفكك – تناقص اجتماعي وسياسي ....الخ).

٣- تطور الاقتصاديات الرأسمالية وتمركز الاحتكارات العالمية.

٤- أصبحت تبعية اقتصاديات الدول المتخلفة حتى التي تحاول تقليد النموذج الرأسمالي، تبعية مطلقة للاقتصاديات الرأسمالية العالمية ممثلة في المركز.

رابعاً- عدم صلاحية النموذج الرأسمالي لتنمية الدول المتخلفة:

١- إن التنمية على الطريقة الرأسمالية لن تختلف في أحسن الأحوال عن النمو، في حين أنها يجب أن تكون عملية هدم للهياكل القديمة وبناء هياكل جديدة ومترابطة، أي يجب أن تكون التنمية عملية تغيير نوعي شامل.

٢- إن النموذج الرأسمالي في التنمية نفسه لا يمكن تكراره في الظروف العالمية الحالية، لأن النظرية الكلاسيكية التي يستند عليها هذا النموذج تستند على القانون المشبوه للتقسيم العالمي للعمل الذي ساهم في استغلال العالم المتخلف وتقدم الدول الاخرى وتطور الرأسمالية، ولا يمكن تكرار ذلك في الدول المتخلفة في الظروف الحالية.

٣- العوامل التي توفرت إبان نشوء الرأسمالية وتطورها تمثلت في الثورة الصناعية وفي استغلال العالم المتخلف وفي توفر رأس المال، بينما العوامل المتوفرة اليوم في العالم المتخلف هي غزارة موارد بشرية، لذا يجب أن تستغل هذه الموارد كي تكون العامل الحاسم في تنمية هذا العالم.

الفقرة الثانية: الأسلوب الاشتراكي في التنمية:

رأى النظام الاقتصادي النور عام ١٩١٧ في الاتحاد السوفيتي بعد ثورة أكتوبر، ثم تتابعت ولادات النظام الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية في باقي الدول الأوروبية المحيطة بالاتحاد السوفيتي التي شكلت معه مجموعة الدول الاشتراكية.

إن دراسة الأسلوب الاشتراكي في التنمية تتطلب معرفة أسس هذا النظام ومن ثم مشاكله.

أولاً: أسس النظام الاشتراكي:

يستند النظام الاشتراكي وفقاً لتعليم الماركسية على عدة أسس أهمها:

أ- الملكية العامة لوسائل الإنتاج:

أي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الكبيرة ولوسائل المواصلات وللائتمان وللتبادل، وذلك بإلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وتحويلها إلى ملكية عامة أو تعاونية.

ب- الإنتاج وفقاً للحاجات الأساسية للأفراد:

لا يتم الإنتاج في النظام الاشتراكي استناداً لطلب السوق وبهدف الربح، وإنما يتم ذلك حسب أهمية الحاجات للأفراد كما يقدرها المجتمع ممثلاً في سلطاته العامة، ويكون الهدف هو تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان والاحتياجات الجديدة من علم وثقافة بحيث تتجه هذه الحاجات إلى المساهمة في الازدهار العام للإنسانية بأسرها ولكل فرد منها.

ج- السلطة ودور الدولة:

السلطة في النظام الاشتراكي يجب أن تكون سلطة العمال وليس سلطة رأس المال، ولذا فإن أول أسس النظام الاشتراكي هو انتقال السلطة السياسية إلى الجبهة التاريخية المكونة من العاملين اليدويين والذهنين والعمال والفلاحين، تلك الجبهة التي يجب أن تضع حداً لسيطرة الطبقات القديمة(برجوازية – اقطاعية – طفيلية) وتمهيد لزوال الدولة وبوصفها أداة سيطرة هذه الطبقات على العمال.

ثانياً- المشاكل الاقتصادية للنظام الاشتراكي:

أ- مشكلة فائض الطلب:

خلافاً للاقتصاديات الرأسمالية المميزة بوجود فائض في الإنتاج، تعاني الاقتصاديات الاشتراكية من فائض الطلب على جميع المنتجات تقريباً، وهذه المشكلة نابعة عن صميم الاشتراكية ونتيجة لفعلها الرائع في المساواة ورفع الأجور، لأن هذا الطلب ينتج من ازدياد الإنتاجية بشكل عام مما يؤدي إلى ازدياد دخل العمال وبالتالي ارتفاع القوة الشرائية لدخولهم نظراً لبقاء أسعار المواد كما هي.

ب-**مشكلة انخفض مستوى الدخل الوسطي حتى الآن:**

قياساً على الدول الرأسمالية ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المستوى المنخفض غير مرتبط بالنظام الاقتصادي بقدر ما هو بسبب كون الدول الاشتراكية بدأت عملية التنمية الاقتصادية بوقت متأخر عن الدول الرأسمالية.

ج- **مشكلة ((التقسيم الاشتراكي للعمل)):**

استناداً إلى مبادئ التخصص في الإنتاج، تختص كل دولة من الدولة الاشتراكية في إنتاج جزء من السلع والتجهيزات، أي إنها تكرس ما يسمى بمبدأ التقسيم الاشتراكي للعمل، إلا أن المستوى المتفاوت في التصنيع جعل بعض الدول تختص في المعدات ذات الإنتاجية الأعلى في حين بقيت الدول الأخرى زراعية أو منتجة للمعدات والسلع ذات الإنتاجية الأقل.

لابد من الإشارة في خاتمة ما سبق طرحه حول الاسلوب الرأسمالي والاشتراكي للتنمية الاقتصادية، إلى أن تطورات كثيرة حدثت وتحدث في كلا النظامين الرأسماليين والاشتراكي حرفت كلاً منهما عن أساسه النظري، فقد بدأ النظامان بحكم الأزمات وبفعل الاحتكاك والتجربة العملية التي يعيشها كل منهما إلى التقارب شيئاً فشيئاً حتى أصبحنا نجد المبادرة الفردية والحرية تدخل إلى النظام الاشتراكي، وتدخل الدولة والإصلاح الاجتماعي إلى النظام الرأسمالي.

الفقرة الثالثة: النموذج الخاص في تنمية العالم المتخلف:

يسود العالم المتخلف حالياً ثلاثة نماذج، جميعها تدور في فلك النموذجين السابقين الرأسمالي والاشتراكي هي:

١- **النموذج الديمقراطي:** المنسوخ والمقلد للنموذج الليبرالي مع بعض التأثر بالنموذج الاشتراكي مثل ذاك الذي يسود في الهند واليونان والسنغال .....الخ، إن هذا النموذج يعتبر أفضل النماذج المطبقة في الدول المتخلفة وأكثرها نجاحاً وأصالة.

٢- **النموذج الماركسي:** المعجب بتجربة الدول الاشتراكية وفي التطور الذي حققته والنجاح الذي حصلت عليه، محاولاً تقليد تلك التجربة والدوران في فلكها.

إن نجاحات هذه الدول التي لجأت إلى النموذج السوفيتي كانت محدودة وواجهت مصاعب كبيرة.

٣- **النموذج الوطني – العسكري:** وهو نتاج طبيعي للطبقة العسكرية التي نشأت في الدول المتخلفة بعد الاستقلال، كونها المؤسسة المنظمة في مجتمع تنعدم فيه الطبقات المحدودة والمنظمة، لهذا السبب يشمل هذا النموذج معظم بلدان العالم المتخلف، وغالباً ما يكون أساسه وطنياً.

لقد أثبت التجربة فشل وتخبط وتآكل هذا النموذج وعدم قدرته لا على تحقيق التنمية الاقتصادية ولا حتى على تحقيق الوحدة الوطنية.

عناصر التنمية الاقتصادية

(العنصر البشري)

المقدمة.

الفقرة الأولى: علاقة العنصر البشري في الاستهلاك والإنتاج والانتاجية وتكاليف الانتاج.

١- التأثير في الطلب على الاستهلاك وشكل هذا الطلب:

٢- التأثير في الإنتاج:

٣- التأثير في الإنتاجية:

٤- التأثير في تكاليف الإنتاج:

الفقرة الثانية: أهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية بشكل عام.

الفقرة الثالثة: التأثير في كمية العنصر البشري.

أولاً: معدل تزايد السكان:

ثانياً: الهجرة:

ثالثاً: معدل العمالة والبطالة:

مقدمة:

إن عملية التنمية الاقتصادية عملية متكاملة ومتشعبة وتتدخل فيها عناصر جديدة في جميع الميادين ولا سيما في الميادين الاجتماعية والسياسية، وهذا يعني أن عناصر التنمية الاقتصادية ليست اقتصادية فقط، بل يذهب بعض الاقتصاديين إلى القول أن للاقتصاد في عملية التنمية دوراً صغيراً وبسيطاً، ولهذا فإن العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية ليست عقبات اقتصادية فقط، إنما عقبات اجتماعية وثقافية وسياسية ايضاً، ولكننا ولضيق المجال وانسجاماً مع المخطط الذي رسمناه لهذا المقرر فلن يتم التركيز إلا على الجانب الاقتصادي لعملية التنمية .

إن عملية التنمية هي عملية تغيير شامل كمي ونوعي في العناصر الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية وطبقاً لاستراتيجية ملائمة، وهذه العناصر(المحددات) يمكن اجمالها في العناصر الثلاثة:

- العنصر البشري.
- رأس المال.
- والتكنولوجيا والتقدم التقني.

العنصر البشري

العنصر البشري أو الإنسان هو العنصر الأساسي في العملية الاقتصادية لكونه العنصر المنتج والعنصر المستهلك، ولأنه يجمع هاتين الوظيفتين فهو العنصر المؤثر أولاً في عملية التنمية، فعملية التنمية تحتاج إلى زيادة في الإنتاج وتبديل في بنية هذا الانتاج، والإنسان وهو وحده القادر على تحقيق هذه الزيادة وهذا التبديل، كما أن عملية التنمية تحتاج إلى تخفيض في الاستهلاك وتبديل في نمط الاستهلاك وهو القادر وحده على هذا التخفيض وعلى هذا التبديل .

وبإيجاز فالتنمية بحاجة إلى فائض اقتصادي والانسان هو القادر على تأمين هذا الفائض عن طريق تأمين مستوى أعلى من الإنتاج الكلي ومستوى أدنى من الاستهلاك الكلي. ومن هنا يمكن القول أنه إذا زاد الإنتاج عن الاستهلاك تأمن الفائض الاقتصادي وأمكن الولوج في طريق التنمية، بينما إذا حدث العكس فلا يمكن التفكير في عملية التنمية، وهذا يعني في رأي بعض الاقتصاديين أن السكان إذا زادوا بمعدل يفوق معدل زيادة الثروة المستغلة سوف يشكلون عقبة في وجه التنمية.

الفقرة الأولى: علاقة العنصر البشري في الاستهلاك والإنتاج والانتاجية وتكاليف الانتاج.

زيادة العنصر البشري أو نقصانه تؤثر عادة في نطاق العملية الاقتصادية عن طريق التأثير في الطلب وفي الإنتاج وفي الإنتاجية وفي تكاليف الإنتاج والمنافسة في السوق.

٥- التأثير في الطلب على الاستهلاك وشكل هذا الطلب:

حجم السكان يؤثر كما هو معروف على حجم الطلب على السلع والخدمات وذلك لأن زيادة عدد السكان سوف تزيد من الطلب على السلعة الاستهلاكية والاستثمارات الموجهة للخدمات الاجتماعية مثل السلع الغذائية والخدمات والسكن والمدارس والطرق والمشافي....الخ.

٦- التأثير في الإنتاج:

يؤثر أيضاً حجم السكان في كمية الإنتاج ونوعه، وذلك لأن زيادة عدد السكان سوف تمكن من زيادة كمية العمل وتقسيمه وبالتالي زيادة كمية الانتاج، ويغير عادة التزايد السكاني من العلاقة بين العمل ورأس المال، وحتى يمكن استغلال هذا التبدل في حجم السكان لصالح عملية التنمية الاقتصادية لابد من تحسين نوعية عنصر العمل وتوجيهه في خدمة التنمية الاقتصادية عن طريق الاعداد والتأهيل والتدريب، وعن طريق زيادة حجم القوة العاملة نسبة إلى إجمالي السكان والتقليل من معدل البطالة.

وكما هو واضح فإن العلاقة بين السكان وكل من الإنتاج والاستهلاك علاقة معقدة لأن أي زيادة في السكان تؤثر بشكل سريع ومباشر في زيادة الطلب على الاستهلاك وعلى الاستثمارات الاجتماعية، بينما لا تؤثر بنفس السرعة وبنفس الآلية الميكانيكية على زيادة الانتاج، لسبب بسيط وهو أن الزيادة في الإنتاج تتطلب فترة من الزمن وهي الفترة اللازمة كي تصل هذه الزيادة في السكان إلى السن الذي تستطيع فيه العمل.

٧- التأثير في الإنتاجية:

يؤثر أيضا حجم السكان في إنتاجية العمل لأن زيادة عدد السكان سوف تمكن من تقسيم العمل و من التخصص المهني على مستوى الوطن، والتخصص الفني على مستوى الوحدة الإنتاجية نتيجة زيادة حجم الانتاج، وسوف ينعكس ذلك بشكل ايجابي على توسع الصناعة وتطورها، عن طريق امكانية دفع التقدم التقني واستخدام وتحقيق وفورات خارجية لزيادة فرص الابتكار والابداع .

٨- التأثير في تكاليف الإنتاج:

حيث تؤدي زيادة السكان إلى زيادة الطلب وبالتالي إلى ضرورة زيادة حجم الإنتاج مما يمكن من تحقيق وفورات سلمية- أي تخفض في تكاليف إنتاج السلع نتيجة امكانية الوصول إلى حجم مثالي في الإنتاج - تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي إلى امكانية أكبر على منافسة المنتجات المحلية للمنتجات الأجنبية في السوق الوطنية والسوق العالمية.

الفقرة الثانية: أهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية بشكل عام.

لقد عرف منذ القديم أن العنصر البشري أو عمل الإنسان هو أهم العناصر التي تخلق الانتاج، ولقد بين الاقتصاديون منذ بداية نشوء الاقتصاد كعلم أن ثروة الامم لا تقاس بالنقد وإنما بإنتاج السلع المادية، ولقد لوحظ بعد وقت قليل أن العمل إضافة للأرض آنذاك هو العنصر الحاسم في تأمين حاجات الانسان، ولوحظ كذلك أن قوة الدولة هي في عمل أفرادها أو ((بالتنمية)) وأن هذه التنمية بحاجة إلى عمل هؤلاء الأفراد كماً وكيفاً، بمعنى أخر إن الموارد الاقتصادية المادية لا تستطيع دفع التنمية دون موارد أخرى بشرية قادرة على توجيه الموارد الاقتصادية واستغلالها وتسخيرها في عملية التنمية.

إن مقولة كون العنصر البشري أساس التنمية الاقتصادية أصبحت حقيقة لا غبار حولها، ولذا فقد اعتبر أن تأهيل هذا العنصر نوعاً من أنواع الاستثمار مثلة مثل الاستثمار من أجل تحسين الآلة، بل لقد اعتبر الإنسان نفسه كرأس مال مثله مثل رؤوس الأموال الأخرى وأخذ يطلق عليه اسم (رأس المال البشري).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن اعتبار العنصر البشري كرأس المال لا نجده فقط في فكر المدرسة الكلاسيكية بل ايضا في فكر المدرسة الماركسية، لان جوهر النظرية الماركسية يستند كلياً ونظرياً وعلمياً على العمل

<u>إن اعتبار الإنسان كعامل حاسم في التنمية الاقتصادية يأتي من الأسس التالية:</u>

أولاً: إن العمل الازم للإنتاج، والانسان قادر على أن ينتج أكثر مما يستهلك أو بمعنى آخر قادر على إنتاج الفائض الاقتصادي اللازم للتنمية.

ثانياً: الإنسان غير المؤهل أو غير المنتج عبء في وجه التنمية الاقتصادية لكونه مستهلكاً ومبدداً للموارد الاقتصادية المتوفرة.

ثالثاً: الإنسان وحده هو القادر على تنظيم استغلال الموارد الطبيعية وبالتالي القادر على تسخيرها في خدمة التنمية .

الفقرة الثالثة: التأثير في كمية العنصر البشري.

ما دام العنصر البشري هو العنصر الهام في عملية التنمية الاقتصادية، فإن السعي لزيادة هذا العنصر عن طريق زيادة حجمه أو نوعه سوف يكون نقطة الانطلاق في العملية، هذا ويمكن التأثير في كمية هذا العنصر عن طريق العوامل التالية:

١- معدل تزايد السكان.

٢- الهجرة.

٣- معدل العمالة والبطالة.

أولاً: معدل تزايد السكان:

☒ **السكان بالتعريف:**

هم مجموع الأفراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية معينة، ويتوقف عددهم على معدل الولادات وعلى معدل الوفيات، ويكون الفرق بينهما وهو معدل تزايد السكان، الذي يحدد بالتالي الحجم الإجمالي للسكان.

☒ **معدل الولادات والعوامل المؤثرة فيه:**

معدل الولادات هو المؤثر الأساسي في الحجم الإجمالي للسكان ، ويتوقف هذا المعدل على عدد المواليد الأحياء خلال سنة ما لأن :

$$\text{معدل الولادات} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال سنة}}{\text{متوسط عدد السكان}} \times 100$$

ويتوقف هذا المعدل عادة على عدة عوامل مثل :

- عوامل دينية حيث يعتبر الدين عاملاً مشجعاً على الزواج وتزايد النسل.
- عوامل اقتصادية حيث يحاول أغلب الناس إيجاد ربط بين الدخل الفردي لهم وبين معدل الولادات.
- عوامل اجتماعية – ثقافية لأنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعي – الثقافي كلما مال هذا المعدل نحو الانخفاض.
- عوامل سياسية وايديولوجية حيث تؤثر سياسة المجتمع وقرارته في تشجيع أو في الحد من التزايد السكاني.

ويختلف الاقتصاديون حول السياسات السكانية التي يجب اتباعها، ففي حين يؤيد البعض التزايد السكاني ويؤكد على العلاقة الطردية بين حجم السكان والقدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، يؤكد البعض الآخر على وجود علاقة عكسية بين تزايد السكان والقدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي فإنهم يدعون إلى تحديد النسل، وهناك اتجاه ثالث بين اقتصاديين يقفون موقف وسطاً لا يؤيد أي من الاتجاهين ويعتقد أن هناك حجماً أمثل للسكان من أجل الوصول إلى تحقيق إنتاجية مثلى لعمل الفرد واستغلالاً أمثل من الموارد المتاحة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

☒ النظرية السكانية:

تنقسم النظريات السكانية إلى ثلاثة مجموعات تبعاً لموقفها من التزايد السكاني إلى:

✓ **اتجاه الدفاع عن التزايد السكاني:**

هذا الاتجاه ليس جديداً فمنذ القديم هناك من يرى في زيادة السكان الخير والبركة.

- ابن خلدون كان اكثر وضوحاً وصرامة يوم بين أن قوة الدولة هو في كثرة سكانها.
- المركانتيليون يرون في زيادة السكان أحد العوامل الأساسية في قوة الدول وفي التمكن من استغلال العالم المكتشف والحصول على الذهب والفضة.
- الفيزيوقراطيين يؤكدون أن الحجم الكبير من السكان هو الذي سوف يمكن من استغلال الأرض والحصول على منتج صافيي
- الاشتراكيون سواء منهم الطوباويون أو العلميون دافعوا بقوة وبموضوعية أكثر من كافة اقتصاديين السابقين عن التزايد السكاني.
- ماركس بين أن مشكلة العمال ليس في عدد السكان، وإنما في الأسلوب الرأسمالي نفسه، وأن مشكلة انخفاض الطلب عليهم هي بسبب انخفاض الاستهلاك عن الإنتاج الذي ينتج عن وجود فرق بين القيمة الفعلية التي يخلقها العمال وبين القيمة الظاهرية التي يحصلون عليها مقابل عملهم.

✓ **إتجاه تحديد النسل:**

أصبح انصار هذا الاتجاه يرون أن زيادة عدد السكان يقف عقبة في وجه التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة لذلك فإنهم ينصحون لأسباب عديدة ومختلفة بضرورة تحديد النسل، وأهم انصار هذا الاتجاه قديماً وحديثاً وهم:

١- روبرت مالتوس (١٧٦٦ – ١٨٣٤): كان يعتقد أن عدد السكان يتزايد وفق متوالية هندسية (١، ٢، ٤، ٨، ١٦ ....الخ) في حين أن الإنتاج الزراعي يتزايد وفق متوالية عددية (١، ٢، ٣، ... إلخ)، وأن هذا الواقع سوف يزداد مع الزمن هو سبب المأساة.

٢- ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣): يرى بأن الاجور سوف تبقى نتيجة لتزايد عدد السكان قريبة من الحد الأدنى للكفاف بالتالي اعتبر أن تزايد السكان سبباً في الحالة المأساوية التي يعاني منها العمال. كذلك بين ريكاردو أن الريع الذي يأخذه الملاك العقاريين دون عمل مرده إلى تزايد استغلال الاراضي نتيجة تزايد السكان

٣- جون ستيوارت ميل (١٨٠٦ – ١٨٧٣): أكد على العلاقة بين حجم السكان وبين النمو الاقتصادي مؤيداً اطروحة مالتوس حول تردي الأوضاع الاقتصادية في حال تزايد السكان.

✓ **اتجاه الحجم الأمثل للسكان:**

يرى أنصار هذا الاتجاه أن كلام كلا الاتجاهين: اتجاه الدفاع عن التزايد السكاني واتجاه الدفاع عن الحد من السكان قد يكون احياناً صحيحاً واحياناً خاطئاً، وأن ذلك يتوقف على الظروف الخاصة في كل بلد من حيث الحجم السكان ومن حيث توفر الموارد المتاحة، ولذا فأن كل بلد له حجم معين من السكان تجاوزه أو عدم الوصول إليه ينعكس سلباً على عملية التنمية والتقدم.

☒ **معدل الوفيات والعوامل المؤثرة فيه:**

معدل الولادات لا يؤثر وحده بالحجم الإجمالي للسكان، وإنما يؤثر فيه كذلك معدل الوفيات لأنه يمكن التأثير فيه ايضاً كي نحافظ على قوة العمل ونزيد من حجم العنصر البشري ويكون معدل الوفيات عادة :

$$\text{معدل الوفيات} = \frac{\text{عدد الوفيات خلال السنة}}{\text{متوسط عدد السكان}} X\ ١٠٠٠$$

هذا ومع ازدياد التقدم والرقي يميل هذا المعدل تدريجياً نحو الانخفاض، وعموماً فإن هذا المعدل يتأثر بمجموعة من العوامل الصحية والاقتصادية والثقافية وهيكلية واستثنائية.

ثانياً: الهجرة :

☒ الهجرة بالتعريف:

هي انتقال مجموعة من الأفراد بشكل نهائي من منطقة جغرافية إلى أخرى ولأسباب مختلفة ومعينة، ولذا فإن الانتقال المؤقت بسبب العمل أو الدراسة أو غير ذلك حتى وإن كان من منطقة جغرافية إلى أخرى لا يعتبر هجرة لأنه انتقال غير دائم .

☒ أنواع الهجرة :

تنقسم الهجرة إلى نوعين خارجية وداخلية، وتختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول المختلفة، كما تختلف حسب المرحلة التاريخية.

- ✓ **الهجرة الخارجية :**

تختلف الهجرة الخارجية التي حدثت قديماً عن الهجرة الخارجية التي يعرفها العالم حديثاً. فقد كانت قديماً من الدول المتقدمة إلى الدول المتقدمة الأخرى المكتشفة حديثاً آنذاك، ولقد شكلت هذه الهجرة يومها ظاهرة مميزة في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، أما اليوم فنجد أن الهجرة الخارجية هي من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة .

صحيح أن كليهما أي الهجرة القديمة بين الدول المتقدمة والهجرة الحديثة من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة هي هجرة خارجية، إلا أن الآثار التي تولدت عن كل منهما تختلف عن الأخرى، ففي حين كان للهجرة الأولى آثار ايجابية وحاسمة من أجل تطور كل من أوروبا وأمريكا لأنها سمحت بإدخال الآلات الزراعية في اوروبا وسمحت باستغلال الموارد المتاحة في أمريكا، فإن الهجرة الحالية من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة أدت إلى إفقار الدول المتخلفة من الأيدي العاملة الازمة لتطورها.

- ✓ **الهجرة الداخلية :**

وهي مثل الهجرة الخارجية قد تكون إيجابية إذا هدفت إلى إعادة التوازن في سوف العمل وقد تكون سلبية إذا أدت على العكس من ذلك إلى البطالة.

حالياً تشكل الهجرة من الريف إلى المدينة في الدول المتخلفة ظاهرة سلبية لأنها ليست منظمة، وتؤدي إلى نمو غير طبيعي في المدن وإلى وجود بطالة مقنعة وظاهرية فيها.

للهجرة الداخلية أسباب متعددة ومختلفة اقتصادية (كانخفاض دخل العاملين في الزراعية، وتوفر فرص العمل في المناطق الصناعية)، واجتماعية (كالعلم والجاه والمركز الاجتماعي الذي تتيحه المدينة لأبناء الريف)، وديموغرافية (ارتفاع معدل نمو السكان في الريف عنه في المدن مما يؤدي إلى عدم كفاية الأراضي لإشباع حاجات الولادات المتزايدة)، استثنائية(الحروب).

ثالثاً: معدل العمالة والبطالة:

يمكن كذلك زيادة العنصر البشري (العمل) عن طريق رفع معدل العمالة وذلك باستخدام كامل قوة العمل المتوفرة أو الوصول إلى ما نسميه بالعمالة الكاملة، وهذا يعني تخفيض نسبة البطالة إلى أقل ما يمكن .

☒ مصطلحات العمل والعمالة والبطالة :

العمل: بالمعنى الاقتصادي هو الجهد الإرادي الفردي أو الجماعي المبذول في سبيل الحصول على منفعة سواء أكان هذا الجهد عقلياً أم بدنياً.

الموارد البشرية: تعتبر ذاك الجزء من السكان القادرين على العمل، وهم عادة الأفراد الذين تقع أعمارهم ما بين سن العمل وسن التقاعد (١٢ أو ١٤ – ٦٠ أو ٦٥) ويطلق على هذه الموارد اسم القوة البشرية أو الموارد البشرية.

قوة العمل: للجزء من الموارد البشرية الجاهزة فعلاً للعمل، أي الأفراد ما بين سن العمل وسن التقاعد الذين يقدرون فعلاً على العمل ومستعدون لأدائه ويبحثون عنه.

العمالة: ويقصد فيها قوة العمل العاملة فعلاً، ولذا فأنها هدف السياسة الاقتصادية وأداة تنظيم عنصر العمل، ويعتبر الوصول إلى العمالة الكاملة أساس عملية التنمية.

البطالة: هي حالة التوقف عن العمل رغم البحث عنه، ولهذا فإن التوقف الإرادي عن العمل لا يدخل ضمن البطالة حتى وان كان المتوقف ضمن قوة العمل.

☒ أنواع البطالة:

تختلف البطالة من اقتصاد لآخر، وقد تكون ظاهرية أو دورية، وقد تكون مقنعة ودائمة ومستقرة، وفيما يلي بعض أنواع البطالة:

- ✓ **بطالة موسمية :**

تظهر بشكل خاص في القطاع الزراعي خارج فصول الزراعة حيث لا تسمح الظروف الموسمية بممارسة بعض النشاطات الاقتصادية.

- ✓ **بطالة جزئية :**

نتيجة تخفيض بعض المنشئات الاقتصادية لحجم أعمالها لسبب ما.

- ✓ **بطالة مقنعة :**

هي أبشع انواع البطالة واكثرها حدة في الدول المختلفة وتعرف عادة بأنها مقدار قوة العمل التي لا تعمل بشكل فعلي في النشاط المنتج.

- ✓ **بطالة قطاعية :**

أي البطالة التي تصيب قطاعاً اقتصادياً معينًا دون غيره نتيجة التحول إلى قطاع آخر أو تقليص العمل في قطاع معين(تراجع الانتاج في قطاع النفط واستبداله بالطاقة البديلة).

- ✓ **بطالة تقنية :**

وهي البطالة التي تنتج بسبب التقدم التقني الذي يؤدي في المرحلة الأولى إلى الاستغناء عن اليد العاملة.

- ✓ **البطالة الدورية:**

وهي البطالة المتناوبة التي تنتشر في الدول الرأسمالية وتكون بسبب الأزمات الاقتصادية ولاسيما أزمات فيض الانتاج.

- ✓ **البطالة النوعية:**

هي البطالة التي تصيب اليد العاملة غير المؤهلة. لأن الطلب يكون على نوع معين من الايادي العاملة من حيث التأهيل لا يتوفر في تلك الايادي العاملة، لذا لا تستطيع أن تلبي طلب المنشآت.

- ✓ **البطالة الإرادية :**

وهي التي توجد في الدول الرأسمالية بين مجموعات يوجد لها عمل ولا تقدم عليه.

☒ **قانون حساب البطالة:**

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{مجموع قوة العمل}} x\ ١٠٠$$

عناصر التنمية الاقتصادية

(رأس المال والتكنولوجيا)

الفقرة الأولى: التخصص وتقسيم العمل.

أولاً: أشكال تقسيم العمل.

ثانياً: فوائد تقسيم العمل.

ثالثاً: مجالات تقسيم العمل.

رابعاً: مساوئ و محاذير تقسيم العمل.

الفقرة الثانية: رأس المال.

أولاً: أنواع رأس المال.

ثانياً: أهمية رأس المال في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: مشكلة تكوين رؤوس الأموال في الدول المتخلفة.

الفقرة الثالثة: التكنولوجيا والتقدم التقني.

أولاً: أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني للإنتاج والنمو والتنمية.

ثانياً: مفاهيم التكنولوجيا والتقدم التقني.

ثالثاً: أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني لتقدم الدول المتخلفة.

رابعاً: نقل التقدم التقني في الدول المخلفة.

الفقرة الأولى: التخصص وتقسيم العمل

تقسيم العمل والتخصص في مجال ما يحسن من نوعية العمل ويلعب دوراً في تعظيم حجم ونوعية العمل.

أولاً: أشكال تقسيم العمل.

لتقسيم العمل على عدة أشكال : مهنية – فنية – جغرافية :

☒ **على أساس المهنة:**

يطلق عليه كذلك ((التقسيم الاجتماعي للعمل)) وهو توزع الناس على مهن مختلفة حسب مواصفات عقلية وفيزيولوجية.

☒ **على أساس المرحلة الفنية، داخل العمل الواحد:**

ويطلق عليه اسم ((القسيم الفني للعمل)) ويتم على أساس تجزئة العمل الواحد إلى عدة أعمال جزئية(وهو ما كان يقصده آدم سميث داخل مصنع الدبابيس)، أي تخصص كل عامل في مرحلة فنية داخل الصناعة الواحدة.

☒ **على أساس المنطقة الجغرافية:**

ويطلق عليه اسم ((التقسيم العالمي للعمل)) وذلك بحسب إمكانيات كل بلد على انتاج منتج معين بتكاليف تقل عن تكاليف إنتاجه في الدول الأخرى. وقد يكون التفوق مطلقاً وقد يكون نسبياً.

ثانياً: فوائد تقسيم العمل.

لتقسيم العمل مجموعة من الفوائد يمكن تلخيصها فيما يلي:

☒ **زيادة إنتاجية العمل:** ويتحقق ذلك عن طريق:

- زيادة مهارات العامل نتيجة عمله في مهنة واحدة، أو في عملية فنية واحدة.
- توفير الوقت الضائع لدى انتقال العامل من ألة إلى أخرى.
- تحسين العمل باستمرار وإدخال أساليب جديدة عليه، وابداع أساليب أخرى في ممارسة المهنة الواحدة.

☒ **استغلال الإمكانيات المختلفة للعمال:**

إما أثناء توزيعهم على مهن مختلفة تتلاءم والإمكانيات المختلفة للعمال أو أثناء توزيعهم على عمليات مختلفة في المهنة الواحدة تتناسب أيضاً وامكانياتهم .

☒ **توفير رؤوس الأموال:**

لأن التقسيم على المستوى الفني يوفر الآلات المستخدمة حيث تستعمل بشكل دائم ولا تبقى – كما في حالة عدم التخصص – بدون عمل .

ثالثاً: مجالات تقسيم العمل.

- لا يمكن اللجوء إلى تقسيم العمل في كافة المهن، حيث أن هناك بعض المهن التي لا يمكن تقسيم العمل فيها مثل الأعمال التي تتسم بالطابع الشخصي (كتابة، رسم، غناء، ....)، كما أنه هناك بعض المهن لا يمكن تقسيم العمل فيها إلا بدرجة بسيطة (الحرفية والزراعية مثلاً).
- لا يمكن كذلك تقسيم العمل إذا لم يكن هناك عملية إنتاجية متعددة و إذا لم يسمح حجم الإنتاج بذلك.
- إن تقسيم العمل يحتاج إلى آلات متنوعة و إلى تنظيم في الإنتاج، أي لا يمكن اعتماده إلا في ظروف استعمال تكنولوجيا متقدمة، بالتالي يحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة .

رابعاً: مساوئ و محاذير تقسيم العمل.

لتقسيم العمل مجموعة من المساوئ والمخاطر يمكن تلخيصها فيما يلي:

☒ تقسيم العمل المهني، أي زيادة التخصص في مهن مختلفة سوف يقلل من إمكانية ما نسميه بمرونة الاحلال، أي إمكانية شغل إنسان لوظيفة محل وظيفة أخرى.

☒ تقسيم العمل الفني، أي زيادة التخصص في مهنة معينة لا يسمح بأن يشغل عامل مكان آخر.

☒ زيادة التخصص وتأدية نفس العمل وراء نفس الآلة سوف يؤدي إلى تحول العامل إلى ما يشبه الآلة ويقتل روح الإبداع والتفكير عنده.

الفقرة الثانية: رأس المال.

يختلف الحديث عن رأس المال حسب الانتماء الأيديولوجي للاقتصادي، وذلك نظراً لوجود مظاهر مختلفة له، لذا فإن الحديث عنه هو حديث شائك.

أولاً: أنواع رأس المال.

يقسم رأس المال إلى ثلاثة أنواع : رأس المال العيني أو الفني ورأس المال القانوني أو الحقوقي ورأس المال الحسابي.

١- رأس المال العيني أو الفني:

ويشمل رأس المالي العيني أو الفني على الآلات و التجهيزات و المباني والمواد الأولية وكل ما يدخل في العملية الإنتاجية، لذا فهو ما يهمنا في مجال التنمية الاقتصادية، وفي الإطار العام فإنه يقسم إلى:

- **رأس المال الثابت** مثل الآلات و التجهيزات والمباني ويستعمل في العملية الإنتاجية دون الحاجة إلى تحويل في بنيته الفنية، أي أنه يستعمل في العملية الإنتاجية أكثر من مرة.
- **رأس المال المتحرك أو المتداول (المتغير)** مثل المواد الأولية ، وهو رأس المال الذي ينتهي كي يعطي دخلاً، أي أنه الأشياء التي تستعمل في العملية الإنتاجية لمرة واحدة.
- **رأس المال السائل** ويتألف من المخزون من المنتجات المنتهية الصنع والمعدة للبيع.

٢- رأس المال القانوني أو الحقوقي:

هو رأس المال الذي يعطي دخلاً دون عمل، ويكون صاحب الحق في امتلاكه أمام الخيار بين اقراض رأس المال هذا للغير مقابل فائدة أو استثماره وبالتالي تحويله إلى رأس مال عيني، لذلك فإن رأس المال العيني أو الفني يبين طبيعة رأس المال، في حين أن رأس المال القانوني أو الحقوقي يبين علاقة رأس المال بصاحبه.

ينقسم رأس المال القانوني الذي يوجد في النظام الرأسمالي والذي يجب أن لا يوجد في النظام الاشتراكي، إلى نقود وحقوق ملكية غير منقولة مثل الملكية العقارية وحقوق ملكية منقولة مثل الأسهم والسندات، وعلى هذا الأساس فإنه امتياز اجتماعي أوجدته القوانين والمؤسسات التي يسير عليها المجتمع وبالتالي فإنه امتياز يختلف من مجتمع إلى أخر، وينصب عليه نقد الاشتراكيين.

٣- رأس المال الحسابي:

إنه مفهوم محاسبي يترجم من الناحية النقدية قيمة رأس المال العيني، ويشمل رأس المال الحسابي لذلك الاهتلاك في جانب الأصول، والفائض أو الربح في جانب الخصوم، وتكون ميزانية أي مشروع متوازنة في النهاية.

يجب أن نلاحظ في النهاية وبعد أن رأينا أنواع رأس المال أن هناك فرقاً بين رأس المال والدخل، ففي حين يشكل رأس المال مجموع الأشياء الاقتصادية، يشكل الدخل ثمار هذه الأشياء.

ثانياً: أهمية رأس المال في التنمية الاقتصادية.

يؤثر رأس المال في التنمية الاقتصادية، نتيجة تأثيره المباشر على الإنتاج أو على الدخل المحصل عند الأفراد، ولا شك أن للإنتاج و الدخل تأثيراً مباشراً على التنمية الاقتصادية، ويكون تأثير رأس المال عن طريق مانسميه ((بمعاملات رأس المال))، حيث نميز نوعين من هذه المعاملات هي: المعامل الوسطي لرأس المال ، والمعامل الحدي (الهامشي) لرأس المال:

☒ المعامل الوسطي لرأس المال:

يمثل هذا المعامل العلاقة بين رأس المال المستخدم والإنتاج أو الدخل المحصل نتيجة الاستخدام:

$$\text{المعامل الوسطي لرأس المال} = \frac{\text{رأس المال المستخدم}}{\text{الانتاج}} \quad \text{أو المعامل الوسطي لرأس المال} = \frac{\text{رأس المال المستخدم}}{\text{الدخل المحصل من الاستخدام}}$$

☒ المعامل الحدي لرأس المال:

يمثل هذا العامل العلاقة بين ازدياد رأس المال (ث) خلال السنة وبين ازدياد الإنتاج (Δ ج) أو ازدياد الدخل المتعلق به (Δ د) بحيث تكون العلاقة :

$$\text{المعامل الحدي لرأس المال} = \frac{\text{ث}}{\Delta \text{ج}} \quad \text{أو} \quad \text{المعامل الحدي لرأس المال} = \frac{\text{ث}}{\Delta \text{د}}$$

ويختلف هذا المعامل من منشأة الى أخرى ، ومن قطاع الى أخر وكذلك من اقتصاد لأخر حسب درجة تقدم هذا الاقتصاد، ويبدو أن هذا المعامل يميل إلى انخفاض كلما ازداد التقدم الصناعي لدولة ما، بينما يرتفع إذا كان الاقتصاد في مراحله الأولى من نمو الاستثمار، أي في حالة ضعف التكوين التقني بشكل عام .

ثالثاً: مشكلة تكوين رؤوس الأموال في الدول المتخلفة.

- تعاني الدول المتخلفة من مشكلة تكوين رؤوس الأموال، أي من مشكلة تشكيل الادخار وعدم اتجاه الادخار في حال وجوده نحو الاستثمار، حيث أن هناك انخفاض في الميل نحو الاستثمار ناتج عن انخفاض في الكفاية الحديه لرأس المال، الأمر الذي يسبب نقصاً في الادخار ويؤدي الى انخفاض في الميل نحو الاستثمار، وهكذا فإن الدول المتخلفة تعاني دائماً مما نسميه (بالحلقة المفرغة لرأس المال).
- الدول المتخلفة بحاجة الى رفع إنتاجية العمل كي تستطيع زيادة الادخار نتيجة زيادة الدخل، ولا يمكن لها أن ترفع هذه الإنتاجية إلا عن طريق الاستخدام الأكثر كثافة لرأس المال أي عن طريق زيادة نسبة الاستثمار، وهذه الزيادة لا يمكن تحقيقها إلا بالادخار الذي هو عبارة عن تنازل عن الاستهلاك، ثم معادلة هذا الادخار بالاستثمار.
- إن تكوين رأس المال يجب أن يرتكز على القاعد الأساسية ((الادخار – الاستثمار)) أو التنازل عن الاستهلاك وتوجيه الأموال الموفرة الى الادخار.
- هناك اذن عدم القدرة على الادخار ناتج عن ضآلة في حجم الاستثمار، هذا ويمكن إيجاز أسبابها في الدول المتخلفة بما يلي:

☒ **أهمية الاستهلاك بالنسبة إلى الدخل:** الأفراد يستهلكون في الدول المتخلفة كل انتاجهم ولا يتمكنون من ادخار أي قسط من دخلهم، بسبب ضعف هذه الدخول ، وعدم كفايتها على اشباع حاجتهم الأساسية في الأصل.

☒ **عدم استعمال الفائض الاقتصادي استعمالاً سليماً:** نجد أن الدول المتخلفة لا تعاني من نقص في الادخار و إنما من سوء استعمال رأس المال، وسوء استعمال الفائض الذي يُحول جزء كبير منه بوساطة الشركات الأجنبية إلى الخارج أو يودع في المصارف الأجنبية، وفي أحسن الأحوال قد يكتنز أو ينفق في استعمالات غير منتجة (أراضي – عقارات– سيارات) أو يُسخر في خدمة المضاربة و الأعمال المصرفية .

☒ **عدم وجود طبقة من المنظمين:** أي عدم وجود طبقة قادرة على تحمل أعباء الاستثمار كما حدث في أوربا، هذا وبسبب نقص أو ضعف الاتجاه نحو الاستثمار في الدول المتخلفة، فإنه لا يوجد أمام هذه الدول إلا أن تتبع السبل التالية كي تستطيع توفير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية:

- تأمين رأس المال من مصادر خارجية، أي من مصادر أخرى غير الادخار .
- الادخار الإجباري للمؤسسات و الأفراد على حساب الاستهلاك.

الفقرة الثالثة: التكنولوجيا والتقدم التقني.

منذ القديم ، وعلى وجه الخصوص منذ بداية القرن الثامن عشر، أصبحت التكنولوجيا بشكل عام والتقدم التقني بشكل خاص العنصر المحرك من بين عناصر التنمية الاقتصادية، إضافة الى العنصرين اللذين شاهدناهما والمتمثلين في العنصر البشري ورأس المال.

أولاً: أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني للإنتاج والنمو والتنمية.

يتأثر الإنتاج، كما نعرف، بالعلاقة بين كميات عوامل الإنتاج المستخدمة من جهة وكميات الإنتاج المحصلة من جهة أخرى، وتتأثر هذه العلاقات بالكميات من العوامل المستخدمة وبطريقة ربط عوامل الإنتاج، وإن طريقة الربط المثلى لهذه العوامل هي بالطبع التركيب الذي يحقق أقل التكاليف في ظروف معينة من النوعية.

يمكن التأثير في الإنتاج عن طريق التأثير في كمية العمل وكمية رأس المال، إلا أن التأثير بهذا الشكل غير ممكن إلا على المدى القصير، ولابد من أجل التأثير فيه على المدى البعيد من تدخُّل التكنولوجيا و التقدم الفني، كما أنه نظراً لأهمية هذا العامل فقد ازداد الاهتمام به في الدول المتقدمة قبل الدول المتخلفة، وأصبحت هذه الدول تنفق جزءاً من الناتج القومي عندها في تطوير هذا العامل.

إن عامل التكنولوجيا والتقدم التقني لا يلعب دوراً اساسياً في الإنتاج وبالتالي في النمو الاقتصادي فحسب، بل إنه عن طريق إدخال تقنيات جديدة في الإنتاج، وعقلية وطرائق جديدة في العمل والتفكير، يغير البنية الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم في ما نسميه بالتنمية الاقتصادية.

ثانياً: مفاهيم التكنولوجيا والتقدم التقني.

تعرف **التكنولوجيا** عادة ((بأنها تحكم الانسان بالطبيعة، عن طريق استخدام الوسائل والأدوات الآلية، بوساطة التوسع في النظرة العلمية إلى طبيعة الأشياء، أي أنها تتضمن تغيرات جذرية في التقاليد، والعادات الاجتماعية، والخرافات، لتحل محلها وجهة النظر العلمية)).

في هذا التعريف تأخذ التكنولوجيا أبعاداً عديدة في الاقتصاد والمجتمع، ولا يقتصر مفهومها على المعاني الاقتصادية البحتة، وإنما يشمل جميع التغيرات الاجتماعية الهادفة إلى تطوير المجتمع ومؤسساته، ومنظماته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أما **التقدم التقني** فهو جزء من التكنولوجيا المتعلق بالعملية الإنتاجية، أي المتغير الذي يؤدي إلى الاقلال من حجم رأس المال اللازم لإنتاج نفس الكمية من السلع، ولا يتم الاقلال من حجم رأس المال إلا بواسطة تحسن إنتاجية الآلات والأدوات وبمساعدة الشروط الأخرى المحيطة من التنظيم والخدمات والثقافة والصحة أي بمساعدة التكنولوجيا بشكل عام. وهذا يعني أن التقدم التقني بحاجة إلى تكنولوجيا يرتبط موضوعها بتجديد العقل و تظافر جملة قوى اقتصادية و اجتماعية وسياسية.

يشمل التقدم التقني جميع التطورات و المكتشفات التي أدت إلى تحسين أدوات الإنتاج، وتعد لذلك المكننة والتشغيل الآلي أهم أشكال التقدم التقني. حيث تقوم الآلة بعمل الأنسان أو تعمل الآلات تحت أشراف عدد قليل من العمال.

التقدم التقني مع الظروف المهيئة والمحيطة به بما في ذلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سوف نسمي كل ذلك بالتكنولوجيا، في حين نقصد بالتقدم التقني ذاك الذي يخص العملية الإنتاجية بشكل مباشر، لذا سوف نرى أننا في موضوع الحديث عن نقل المعلومات والتقنية المتقدمة إلى الدول المتخلفة نستعمل اصطلاح التقدم التقني، وهو وحده الذي يمكن نقله، لكنه لا يكفي لإحداث التحديث والتقدم، إنما بحاجة إلى تربة مهيئة وطنية ذات جوانب متعددة ، هذا الأساس وهذه الجوانب ما نقصده في التكنولوجيا، لذا يجب أن يكون هناك تكنولوجيا وطنية ذاتية .

ثالثاً: أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني لتقدم الدول المتخلفة.

في الدول المتقدمة جاءت أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني من البحث عن الربح الذي يستدعي السباق في استخدام الآلة والتقنية المتقدمة، ومن العمل على تلبية الطلب الاجتماعي الذي يستدعي كذلك استخدام الآلة والتقنية المتقدمة لزيادة الإنتاج وتلبية هذا الطلب، أي إن هذه الدوافع كانت وراء استغلال الاكتشافات التقنية واستخدامها في مجال الإنتاج.

أما في الدول المتخلفة فإن هناك وبشكل عام سببن وراء أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني فيها:

الأول: أن وصول الدول المتخلفة إلى مستوى الدول المتقدمة في جميع الميادين رهن باستخدامها للوسيلة التي نجحت الدول الصناعية استخدامها، وهي التكنولوجيا و أن هذا الوصول حق طبيعي لها كي تنعم بالفوائد التي قدمتها التكنولوجيا للإنسان.

الثاني: إن حل المشاكل وخاصة في الدول المتخلفة المتمثلة بشكل أساسي في البطالة واستغلال الثروات المتاحة رهن في استخدام التكنولوجيا التي تفتح الآفاق أمام إيجاد فرص عمل جديدة وإدخال طرائق جديدة تمكن من استغلال دائم للعمل وللموارد المتاحة.

لا جدال إذن حول أهمية التكنولوجيا والتقدم التقني لتقدم الدول المتخلفة، ولكن اختيار التقنيات الملائمة يعجل أو لا يعجل في خدمة استراتيجية التنمية الاقتصادية المنشودة، ويتوقف هذا الاختيار على حالة سوق العمل، لأن هناك تقدماً تقنياً يحتاج إلى كثافة في عنصر العمل، وهناك تقدم تقني آخر لا يحتاج إلى كثافة في عنصر العمل وإنما في عنصر رأس المال، لذلك فإن حالة سوق العمل ومدى وجود أيدي عاملة فيه تبحث عن عمل أو عدم وجود مثل هذه الأيدي العاملة، يحدد شكل التقدم التقني المطلوب، فيما إذا كان يجب أن يعتمد على كثافة في العمل أم كثافة في رأس المال.

رابعاً: نقل التقدم التقني في الدول المخلفة.

نقل التقدم التقني، قضية ممكنة، تحققت تاريخياً في فترات مختلفة، وبشروط وظروف مختلفة عن الشروط والظروف الحالية .

لقد ظهر سعي الدول المتخلفة إلى نقل التقدم التقني بشكل كثيف ومنظم بعد عام ١٩٦٠، وكان الاعتقاد قبل ذلك أن عملية النقل هي عملية عادية وسهلة، لأن كان ينظر إلى التقدم التقني على أنه بضاعة مثلها مثل البضائع الأخرى يمكن استيرادها دون مشاكل، لكن بالحقيقة كشفت سريعاً أن التقدم التقني بضاعة مختلفة، تحتكرها الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات، وأنه لا يمكن الحصول عليها بسهولة لوجود مشاكل كبيرة ، كما أنه إذا حدث وتم النقل سيكون له آثار عديدة بعضه ذو طبيعة سلبية.

☒ **أشكال نقل التقدم التقني:**

لنقل التقدم التقني عدة أشكال تتبعها الدول المتخلفة اليوم أهمها:

١- **طريقة المفتاح باليد:** حيث تقوم الدول أو الشركات الأجنبية بالدراسة اللازمة عن المشروع المراد اقامته، ثم تقوم بنقل مستلزماته التقنية وتركيبها بعد انشاء مباني المشروع وتوابعه اللازمة له، وتقوم بعد ذلك بتسليم المشروع للجهة المستوردة جاهزاً للإنتاج قبل أن يدخل في مرحلة الإنتاج التجاري.

٢- **طريقة المنتج باليد:** هي نفس طريقة المفتاح باليد من حيث عمل الجهات الأجنبية، مع خلاف واحد هو أن تسليم المشروع من قبل الدول أو الشركة الأجنبية إلى المؤسسة الوطنية يتم بعد أن يستطيع المشروع الإنتاج التجاري، ولذا فأن مدة الخبراء سوف تكون أكثر وقد يدوم الاعتماد عليهم طويلاً.

و تعتبر أهم مشكلة تعترض هذين الشكلين من نقل التقدم التقني (مفتاح باليد ، أو منتج باليد) هي ارتفاع تكاليفه، ونقله على شكل حزمة تقنية متكاملة، مما يؤدي إلى عدم استطاعة الدول المستوردة استيعاب التقدم التقني المنقول وتمثله وتطويره.

٣- **طريقة الخبرة:** التي قد تكون على شكل خبراء وفنين لمساعدة الدول المتخلفة، والجدير بالذكر أن طريقة الخبرة أقل تكلفة من باقي الطرق بالإضافة إلى أنها سوف تساعد البلد النامي على الاعتماد على نفسه في مجال نقل التقدم التقني.

☒ **مشاكل نقل التقدم التقني:**

١- لا يتوافر للدول المتخلفة الفرص لتقيم التقدم الفني واختيار المناسب منه لظروف البلدان المتخلفة.

٢- عدم قدرة البلدان المتخلفة على استيعاب وتطويع التقدم التقني المنقول وعدم قدرتها بالتالي على استخدامه وتطويره بما يخدم العملية التنموية في البلدان المتخلفة.

٣- مشكلة التطور الدائم للتقدم التقني، مما يولد ظاهرة تقادمه بسرعة، وهي الظاهرة التي تمنع إمكانية استيعاب التقدم التقني المنقول أو تطويره، بل سوف تزيد التبعية التقنية للدول المستوردة إلى الدول المصدرة وشركائها الكبرى.

☒ **شروط نقل التقدم التقني:**

يتم نقل التقدم التقني حالياً بشكل عشوائي، ودون مراعاة لجملة من الشروط الضرورية كي تتم عملية النقل بشكل صحيح وفعال، وكي يمكن تجنب الآثار السيئة المتمثلة في زيادة التبعية التقنية للدول المتقدمة وللشركات المتعددة الجنسيات من ناحية، وعدم القدرة على الاستفادة من التقدم التقني المنقول عن طريق امتصاصه واستيعابه وتطويعه وتطويره، لذلك لا بد من مراعاة الشروط التالية كي تنجح عملية نقل التقدم التقني:

١- أن تسود فلسفة جديدة تدعو الى نظام للقيم الاجتماعية والأخلاقية في البلد المستورد للتقدم التقني، هذه الفلسفة الجديدة يجب أن تؤدي عبر تحولات أساسية في التركيب السياسي و الإداري

وعبر تحولات جوهرية في عقليه الإنسان في الدول المتخلفة، وفي سلوك وتصرفات الجماهير فيه لتحسين القاعدة العلمية والتكنولوجية وتطويرها.

٢- وجود جهاز وطني مؤلف من مؤسسة أو عدة مؤسسات مترابطة، تتسلم الأفكار المنقولة (لأن التقدم التقني هو أولاً مجموعة من الأفكار) وتحاول استيعابها وتحويرها بما يتلاءم وظروف البلد المتخلفة.

٣- أهمية تقييم التقنيات وحرية الاختيار يعد ذلك شرطاً لنجاح نقل التقدم التقني، إذ لا بد من دراسة كل أنواع التقنيات الجديدة الهامة، وتمثيل نوع الإنتاج والطلب المتوقع عليه، ونوعية التجهيزات وإمكانية استيعاب آليتها، والقوى العاملة اللازمة ونوعها والتكاليف المالية ومدى توفرها، والربح، والمنافسة .....إلخ.

٤- أن يتم نقل التقدم التقني وفق خطة دقيقة وشاملة ومنسجمة مع الخطط الاقتصادية و الاجتماعية التي يطمح إلى تنفيذها البلد المتخلف.

٥- تطوير التعليم في البلد المتخلف وملاءمته مع خطة نقل التقدم التقني، وفي ذلك صعوبة بالغة لأن التخطيط لنقل التقنيات متطور وذو مدى قصير نتيجة تطور التقنيات العالمية.

٦- القدرة على النقل والتمثيل والاستيعاب الصحيح للتقدم التقني، تعني كذلك القدرة على التطوير وابداع البديل والاعتماد على الذات في مرحلة أخرى.

نظريات التنمية الاقتصادية

الفقرة الأولى: **التنمية وقضية توزيع الاستثمارات**

الفقرة الثانية: **نظرية التنمية المتوازنة**

الفقرة الثالثة: **نظرية التنمية غير المتوازنة**

الفقرة الرابعة: **نظرية التنمية القطبية**

المقدمة:

لا يمكن أن تتم عملية التنمية الاقتصادية بشكل عشوائي بل لابد من أن تستند إلى استراتيجية معينة مبينة على أساس نظرية معينة كي يمكن بالمحصلة استغلال رؤوس الأموال الموظفة فيها بالشكل الأمثل .

إن الظروف التي عالجتها النظريات القديمة تختلف كلياً عن الظروف الحالية التي تعالجها النظريات الحديثة، فالنظريات القديمة كانت تتدخل في مواضع عديدة من أجل تسريع النمو أو إحداث التنمية.

إلا إنه بعد سنوات، فإن اقتصادين عديدين بدؤوا يؤمنون بأن عدم كفاية الإدخار هي العقبة الأساسية في وجه التنمية وعزوا عدم الكفاية تلك في الدول المختلفة إلى ظواهر انتشار الاستهلاك الكمالي والاكتناز وبالتالي إلى وجود استثمارات غير موجهة في الاتجاه الصحيح، وبدأنا منذ ذلك الحين ندرك أن مشكلة التنمية في الدول المتخلفة ليست في انخفاض حجم رأس المال ولا في عدم وجود الإنسان الكفء أو المعرفة الفنية و الإدارية اللازمة، وإنما في **كيفية توزيع الاستثمارات على القطاعات والنشاطات الاقتصادية وفي التسلسل الزمني المطلوب لهذا التوزيع**، لذلك فأن النظريات التي تخص كيفية توزيع الاستثمارات والتسلسل الزمني لهذا التوزيع هي حصراً التي تهمنا وتنحصر في النظريات الثلاث التالية : نظرية التنمية المتوازنة ونظرية التنمية غير المتوازنة ونظرية التنمية القطبية .

الفقرة الأولى: التنمية وقضية توزيع الاستثمارات

منذ عام ١٩٥٢ أصبح الاعتراف في أهمية توزيع الاستثمارات من أجل تسريع النمو وإحداث التنمية لا جدال حوله، والتساؤل الحقيقي في هذا المجال هو حول السبب الذي جعل الحديث عن أهمية توزيع الاستثمارات يتأخر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الفكر الاقتصادي حيث ظهرت بوادره عام ١٩٤٣ في دراسة ل روزانشتاين – رودان، وازداد الاهتمام به في الثلاثين سنة الاخيرة، حتى أصبح شكل توزيع الاستثمارات المحدد الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية.

قبل هذه التاريخ، وربما حتى يومنا هذا يعتقد بعض الاقتصادين أن حجم رأس المال يلعب دوراً حاسماً في ديناميكية العملية التنموية، ولا جدال في ذلك لأن تراكم المال وبالتالي حجمه هو هدف أساسي للعملية التنموية ولكن يبقى أن آلية الوصول إلى هذا التراكم لا تتحقق وتؤتي ثمارها إلا في ظل توزيع معين للاستثمارات.

والاستثمار بالتعريف هو العملية التي تحدث بواسطة الانسان من أجل خلق رأس المال أو أي بضائع دائمة يمكن أن تشبع حاجات مختلفة، هذا ويقال عن استثمار ما أنه استثمار منتج إذا كانت قيمة الحاجات المشبعة والبضائع المنتجة منه تفوق قيمته، وفي الحالة المعاكسة يقال إنه استثمار غير منتج.

في الاقتصاديات المتقدمة تكون قرارات الاستثمار مترابطة مع قرارات الادخار، ويكون الدخل الفردي محدداً أساسياً في عرض الادخار، بينما في الاقتصاديات المتخلفة فإن قرارات الاستثمار و الادخار تكون مستقلة عن بعضها.

بالتأكيد لا يوجد نظرية كاملة للاستثمار خاصة بالدول المتخلفة وإن كان جميع الاقتصادين يعترفون أن الاستثمارات تقسم إلى نوعين :

- استثمارات محرضة: أي التي تنشأ من النمو الجديد للطلب، أو من استغلال عوامل أخرى مساعدة لها.
- استثمارات مستقلة: أي التي تكون متأثرة بعوامل أخرى خارجية مثل الاكتشافات الجديدة والمساعدات الخارجية .

الفقرة الثانية: نظرية التنمية المتوازنة

بالرغم من بعض الاختلافات البسيطة في الطرح فأنه يمكن أن نعد كلا من روزانشتاين – رودان ونوركس و آرثر لويس وسيتوفسكي ممثلين أساين لنظرية التنمية المتوازنة .

إن نظرية التنمية المتوازنة تقوم على فكرة جوهرية هي أنه من أجل توليد التطور يجب أن تتوزع الاستثمارات في نفس اللحظة على جميع القطاعات الاقتصادية.

- ❖ روزانشتاين – رودان:

١- الاستثمار يجب أن يزداد بنفس النسبة في جميع القطاعات الاقتصادية: الزراعة والصناعة والخدمات وقطاع السلع الاستهلاكية وقطاع السلع الانتاجية ...الخ،.

٢- ظواهر التكامل تجعل جميع القطاعات مناسبة للاستثمار. أي أن مختلف القطاعات في الاقتصاديات المتخلفة يجب أن تتقدم معاً من أجل تجنب مشاكل التصريف.

٣- توازن العرض يأتي من توازن الطلب، لأنه لا يوجد طلب على إنتاج ما إذا لم يحدث نمو في إنتاج القطاعات الاخرى.

- ❖ نوركس

فقد طور هذه الأطروحة إلى " النمو المتوازن تبعاً للطلب"، وهذا يعني أن توزيع الاستثمارات بين القطاعات يجب أن يكون تبعاً للطلب على منتجات كل قطاع بحيث يمتص ارتفاع الدخول العرض الاجمالي من السلع، أي أن الاستثمار لا يتوزع بالضرورة على جميع القطاعات ولكن على عدد كبير من القطاعات، أو على جبهة عريضة من القطاعات.

أولاً مبررات نظرية التنمية المتوازنة

يمكن تلخيص المبررات التي قدمها ممثلو التنمية المتوازنة لدعم نظريتهم:

- **التوازن عن طريق الطلب:**

الفكرة الأساسية ، كما رأينا هي في توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشاريع بحيث يخلق الإنتاج نفسه الطلب اللازم لتصريفه، إنه من المؤكد في نظر الاقتصادين المؤيدين لنظرية التنمية

المتوازنة أن استمرارية الاستثمار غير ممكنة إلا أذا تحقق إنتاج في كل مكان، أي أن ضعف الطلب هو المسؤول عن الحلقة المفرغة التي تعاني منها الدول المتخلفة.

- **التوازن عن طريق العرض :**

هناك توازن يجب أن يحدث ليس بسبب توازن الطلب وإنما أيضا بسبب ضرورة توازن العرض، وفي هذا الصدد تقدم نظرية التنمية المتوازنة البراهين التالية:

- إن مختلف القطاعات الوطنية مرتبطة مع بعضها ليس فقط في الطلب النهائي ولكن أيضاً في الطلب الوسيط للمداخلات الذي يدخل في مختلف المنتجات، أي أن هناك مدخلات في مختلف القطاعات الاقتصادية تتطلب نمو عدد كبير من القطاعات لتأمينها كي لا يقع الاقتصاد في اختناقات التموين.
- جميع القطاعات الاقتصادية تستطيع توليد وفورات خارجية ولذلك يجب توزيع الموارد على عدد كبير من القطاعات من أجل تنظيم هذه الفورات الخارجية.

ثانياً: نقد نظرية التنمية المتوازنة

أولاً: هذه النظرية لا يمكن أن توصل إلى التطور، لأن المقصود في التطور في الاقتصاديات المتخلفة هو انتقال هذه الاقتصاديات من نمط إنتاجي إلى آخر أكثر تطوراً وهذا غير ممكن في نظرية التنمية المتوازنة والتي تسعى إلى تطوير الإنتاج نفسه والطلب نفسه .

ثانياً: خطأ هذه النظرية عند التأكيد على ترابط وتكامل القطاعات الاقتصادية في الدول المتخلفة كونها متجاهلة حقائق كثيرة أهمها ازدواجية وعدم ترابط هذه الاقتصاديات في كثير من الأحيان .

ثالثاً: هذه النظرية تفترض وجود كفاءات متعددة في الدول المتخلفة قادرة على انجاز عملية التصنيع الشامل، فيما الحقيقة هي أن الاقتصاديات المتخلفة لا تملك مثل هذه الامكانيات حتى في حال وجود مساعدة خارجية محدودة، وإن كانت تملك مثل هذه الامكانيات فإنها لا

تستطيع استغلالها أو بمعنى أخر إذا كانت دولة متخلفة قادرة على تطبيق نظرية التنمية فأنها ليست دولة متخلفة.

رابعاً: تأثرت هذه النظرية بالتحليل الكنزي والقائل في ضرورة معالجة أزمة البطالة والكساد عن طريق تدخل الدولة في إقامة عدد كبير من المنشآت.

خامساً: تجارب الدول المتطورة أثبت وتثبت أن كثيراً من الصناعات اعتمدت بشكل أساسي على الأسواق الخارجية ولم تعتمد على توازن الطلب أو توازن العرض.

سادساً: إن توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة يؤدي إلى تقليل الأرباح التي يمكن الحصول عليها مما نسميه فورات الحجم وهي الوفورات التي تأتي من انخفاض تكاليف الإنتاج نتيجة زيادة حجم الإنتاج أو استخدام التقدم التقني أو الإداري.

الفقرة الثالثة: نظرية التنمية غير المتوازنة

فرانسو بيرو هو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن هذه النظرية وذلك حين رأى أن الاستثمارات يجب أن تتوزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية، لكن هيرشمان هو الذي أعطى لهذه النظرية البعد الذي عرفته بعد ذلك، حيث نصح الدول المتخلفة نتيجة عدم قدرتها على استغلال الموارد المتاحة عندها إلى نهج سياسة البدء في بعض القطاعات وتأجيل بعضها الأخر.

أولاً: أسس نظرية التنمية غير المتوازنة

- **ظواهر التكامل**

التطور المتعاقب أو المتتالي ، البعيد عن التوازن ، يمثل في رأي هيشمان النموذج المثالي للتطور: كل تقدم في مسار معين يحرَّض بواسطة اختلال في التوازن، ويولد بدوره اختلالاً جديداً في التوازن الذي يؤدي إلى تقدم آخر جديد، إذ أن توسع صناعة مثلاً ولتكنA سوف يولد فورات خارجية منها تستطيع الصناعةB وكذلك C–D الاستفادة منها، وتولد الصناعة A داخلها ما نسميه بالوفورات الداخلية أو فورات الحجم عند وصول الإنتاج فيها إلى الحجم الأمثل.

هناك إذن صناعة تستفيد دائماً من الوفورات الخارجية التي تشكل نتيجة تطور داخلي (توسع) في صناعة أخرى، وتخلق في نفس الوقت وفورات خارجية جديدة جديرة بأن تكون مستغلة من قبل مستحدثين آخرين في صناعات أخرى، ومما لاشك فيه أن هذا الكلام لا يختلف عما رأته نظرية التنمية المتوازنة.

- **الاستثمار المحرض**

فعل الترابط والتبعية يقودنا إلى مفهوم الاستثمار المحرض، أي أن هناك أنواعاً من الاستثمار تحرض استثمارات أخرى أكثر من أنواع ثانية، فمثلاً إن زيادة الطلب على العصير الطبيعي لا يزيد فقط من إنتاج العصير وإنما سوف يؤدي ذلك إلى زيادة في إنتاج الزجاجات الفارة للعصير، وزيادة زراعة الحمضيات والفواكه، وسلسة من الاستثمارات الأخرى المختلفة اللازمة لصناعة العصير الطبيعي. بمعنى آخر هناك استثمار محرض أو مولد بوساطة آثار الترابط والتبعية الموجود في

الاستثمار الأول، وهذه السلسلة من التحريضات وحدها في رأي هيرشمان القادرة على المساهمة في تبديل حقيقي للاقتصاد المتخلف.

ثانياً: محاولة نقد نظرية التنمية غير المتوازنة

أولاً: إن تأكيد هذه النظرية على وجود استثمارات محرضة أو مستجرة أو مدفوع إليها بوساطة استثمارات أولى تنفيه حقيقة لجوء الدول المتخلفة إلى العالم الخارجي من أجل سد حاجتها من منتجات استثمارات ثانية.

ثانياً: تفترض هذه النظرية التي اقترحها هيرشمان المبادرة الفردية لأحداث الاختلال ثم تصحيح هذا الاختلال، أي تفترض وجود المنتجين وإمكاناتهم في استغلال استثمارات البنية الأساسية حيناً أو ممارسة ضغط سياسي واجتماعي من قبلهم على الدولة في حال عدم كفاية استثمارات البنية الأساسية حيناً آخر، وهذا المسلك غير ممكن في ظل التخطيط القومي الشامل، لأن الاستثمار يتم وفق خطة معينة ولا مكان لقرارات استثمارية يحض على اتخاذها استثمار في مجال آخر .

الفقرة الرابعة: نظرية التنمية القطبية

تشكل هذه النظرية، المسماة بنظرية التنمية القطبية، العمق المنطقي لنظرية التنمية غير المتوازنة، أي أن الالتزام بهذه النظرية يستلزم قبل كل شيء الالتزام بنظرية التنمية غير المتوازنة، ويعود هذا الترابط بين النظرتين لأن الإقرار بوجود الاستثمارات المحرضة والمشكلة كمحرك للتنمية سوف يقود إلى البحث عن كيفية توطين وتجميع تلك الاستثمارات، كما سيقود إلى البحث عن كيفية رؤية تطورها في الزمن و آثارها على البيئة العامة المحيطة بها، وعلى هذا الأساس تشكل نظرية التنمية القطبية جهداً باتجاه ترتيب وتنظيم منطقي للاستثمارات غير المتوازنة بهدف تعظيم فاعلية هذه الاستثمارات.

تجدر الإشارة إلى أن الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو ومنذ الخمسينات، هو أول من حدد المفهوم العام لأقطاب التنمية، ملتزماً في ذلك بنظرية التنمية غير المتوازنة وباحثاً في نفس الوقت عن طريقة لتحقيق الاندماج بين القطاعات الاقتصادية عن طريق تجميع الصناعات في منطقة جغرافية واحدة .

أولاً: مفهوم أقطاب التنمية

قطب التنمية بالتعريف: هو كل وحدة اقتصادية قائدة بسيطة أو مركبة يمكن أن تشكل تجمعاً (قطب) يتميز بوجود سلطة تصدر القرارات اللازمة ومجال يخدم التجمع. ويولِّد هذا التجمع قوى تحريض على الأشياء وعلى الإنسان، كما يخضع بدوره لتأثير تحريض من التجمعات الأخرى، وتتعدد الآثار التحريضية للقطب فتشمل دوره في تأهيل اليد العاملة وفي تطوير المواصلات وفي إقامة الاستثمارات الجماعية الاجتماعية وفي تنشيط النشاط التجاري والسياحي وفي دعم الوحدات الاقتصادية الأخرى .

أما مجال القطب فهو بالتعريف : منطقة الفعالية والتأثير والتأثر، وهي منطقة متجانسة تكمل أجزاؤها المختلفة بعضها البعض، وعلى الأخص تجانسها مع المركز (القطب المهيمن) وذلك لأن منطقة القطب تتبادل مع القطب أكثر بكثير مما تتبادل مع المناطق المجاورة الأخرى .

نقطة الانطلاق إذن هي الوحدات الاقتصادية القائدة، والتي هي بالتعريف وحدات إنتاج قادرة على ممارسة تأثير على وحدات اقتصادية أخرى مؤدية إلى توسع تلك الأخيرة، ويمكن للوحدة القائدة أن تكون بسيطة أي مجرد شركة أو مصنع أو معقدة على شكل صناعة أو منطقة جغرافية قائدة.

ثانياً: فوائد ومهام أقطاب التنمية

نتيجة للخصائص السابقة في أقطاب التنمية فإن لها فوائد ومهام و أهمها:

١ – نتيجة تجمع البنية الأساسية ووجودها في خدمة القطاعات الاقتصادية سوف يكون لها تكاليف نسبياً قليلة، كما سوف يمكن تقليل الهدر والاستغلال الكامل لها.

٢ – نتيجة وجود الصناعات والفعاليات بجانب بعضها يمكن تقليل تكاليف نقل مستلزمات الإنتاج من نشاط إلى آخر.

٣ – يمكن تأمين لليد العاملة المجمعة في مكان واحد وتسهيل تأهيلها وتدريبها.

٤ – يمكن تأمين الأسواق اللازمة للمواد المنتجة عن طريق زيادة انتاجية العمل، بالتالي زيادة دخول العاملين وزيادة طلبهم على الصناعات الاستهلاكية.

ثالثاً: شروط إقامة أقطاب التنمية

١ – توفر الظروف الطبيعية المناسبة والملائمة لتوطين الاستثمارات المحرضة، وكذلك توفر الثروات الطبيعية واليد العاملة الملازمة، وتعد المناطق المناسبة هي تلك القريبة من السدود الهيدروكهربائية والحقول النفطية و أماكن تحويل المواد الأولية.

٢ – امكانية الوصول إلى حجم أمثل من الإنتاج من أجل اتاحة المجال لاستخدام التكنلوجيا الحديثة والوصول إلى فورات الحجم .

٣ – الاختيار الصحيح للأنشطة المحركة أي ضرورة اختيار الأنشطة أو القطاعات أو الوحدات الانتاجية التي تستطيع أن تمارس تأثيراً محرضاً على المحيط وعلى الأنشطة والقطاعات و الوحدات الموردة لمستلزمات الإنتاج أو المستهلكة لمنتجات هذه الوحدات.

٤ – وجود بنى فوقية جديدة قادرة على استغلال الهياكل الأساسية والانتاجية في منطقة القطب مثل: الأنظمة والقوانين المناسبة ، الهياكل الإدارية.

تمويل التنمية الاقتصادية

الفقرة الأولى: مصادر التمويل الداخلي

أولا: التمويل بوساطة الفائض الاقتصادي.

ثانياً: المصادر التقليدية للتمويل الداخلي (الادخار):

الفقرة الثانية: مصادر التمويل الخارجي

أولاً: أهمية التمويل الخارجي :

ثانياً: أنواع مصادر التمويل الخارجي :

المقدمة:

إنه من المعلوم أن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يأتي سوى من مصدرين، **الأول:** داخلي على شكل مدخرات أو على شكل ما نسميه ((التمويل بالعجز))، و**الثاني:** خارجي على شكل قروض و مساعدات واستثمارات أجنبية مباشرة، ولابد من التأكيد عن أهمية المصدر الخارجي لأن المصادر الداخلية غير كافية، كما تشير التجربة التاريخية لكافة الدول، خصوصاً في المراحل الأولى للتنمية، وعليه فإن اللجوء إلى مصادر خارجية ضرورة حتمية بالرغم من كل الآثار السيئة التي قد تنتج عنها .

الفقرة الأولى: مصادر التمويل الداخلي

يمكن تمويل عملية التنمية الاقتصادية داخلياً عن طريقتين: **الأول** هو طريق الفائض الاقتصادي، **الثاني** هو الطريق التقليدي للتمويل (الادخار).

أولا: التمويل بوساطة الفائض الاقتصادي.

في الإطار العام يمكن التمييز بين نوعين من الفائض هما:

- **الفائض الاقتصادي الفعلي:** يقصد به الفرق بين الناتج القومي الجاري والاستهلاك الجاري . وهو بذلك يتطابق مع مفهوم الادخار التقليدي.
- **الفائض الاقتصادي الاحتمالي:** وهو الذي يقصد به الفرق بين الناتج الذي يمكن انتاجه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة بالاعتماد على الموارد الإنتاجية التي يمكن استخدامها وبين ما يعد استهلاكاً ضرورياً، هذا الفائض هو الذي يستطيع تمويل عملية التنمية الاقتصادية ويمكن الحصول عليه من إحداث تغيرات في بنية اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة ومن زيادة الإنتاجية ومن إعادة توزيع الدخل، وهو الفائض الذي نقصده كممول لعملية التنمية الاقتصادية .

إن زيادة الفائض الاقتصادي الاحتمالي لا تكون إلا في القضاء على الهدر الموجود في الاقتصادي القومي والناشئ من عدم استغلال الطاقات المتاحة، هذا و بشكل موجز وعام يمكن زيادة الفائض الاقتصادي الاحتمالي في القطاعات الاقتصادية بالشكل التالي:

١- في القطاع الزراعي :

إنه من المؤكد أن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن اطلاقاً تأمينه دون مساهمة القطاع الزراعي عن طريق الفائض فيه، ولقد دلت تجارب كافة انحاء العالم الذي تقدم من أوروبا القرن الثامن

عشر حتى اليابان والاتحاد السوفيتي بعد ذلك، أن الزراعة لعبت دوراً حاسماً في تمويل التنمية الاقتصادية أو على الأصح في تمويل التصنيع والتحديث عموماً.

إن الزراعة وحدها القادرة على خلق الفائض الاقتصادي وتحقيق اقتطاع عيني يذهب للتنمية وذلك عن طريق شراء المنتجات الزراعية بأسعار قليلة وبيعها داخل البلد أو خارجه بأسعار عالية أو عن طريق فرض ضرائب على الإنتاج والأراضي.

٢- في القطاع الصناعي وفي باقي القطاعات :

يمكن كذلك زيادة الفائض الاقتصادي اللازم لتمويل التنمية في القطاع الصناعي وفي باقي القطاعات الاقتصادية ففي **القطاع الصناعي** مثلاً عن طريق زيادة إنتاجية هذا القطاع وتخفيض الهدر فيه، حيث أن الكثير من المشاريع الصناعية التي أقيمت في الدول المتخلفة لم تحقق أي عائد اقتصادي يذكر وذلك لأنها لم تعتمد عند اختيارها الحساب الاقتصادي والجدوى الاقتصادية.

كذلك الحال في **باقي القطاعات** الخدماتية فإن التخلص من الهدر والفساد هو طريق الحصول على فائض اقتصادي فيها .

ثانياً: المصادر التقليدية للتمويل الداخلي (الادخار):

- هناك مصادر تمويل تقليدية داخلية (الادخار) ومصادر تمويل تقليدية خارجية (العالم الأجنبي)، لكنه من المؤكد أن العبء الأكبر في تمويل التنمية الاقتصادية يقع على عاتق المصادر الداخلية للادخار.
- إن التنمية الاقتصادية لا تحتاج إلى أموال داخلية فقط و إنما إلى قطع أجنبي ومستلزمات أخرى لا تأتي إلا من مصادر خارجية.
- الادخار في معناه الواسع هو الجزء من الإنتاج الذي لا يستهلك وهذا يعني أنه كلما انخفض الاستهلاك فسوف يزداد الادخار بالضرورة، لكن زيادة الاستهلاك ليست بالضرورة على حساب الادخار بل يمكن زيادة الاستهلاك والادخار معاً.
- يمكن القول في إمكانية زيادة الادخار عن طريق زيادة الدخل وليس بالضرورة عن طريق تخفيف الاستهلاك وعادة فإن الحصول على الادخار في المرحلة الأولى يتطلب تخفيض الاستهلاك من أجل تكوين رأس المال الذي يمكن في المراحل اللاحقة من زيادة الدخل القومي .

١- مصادر الادخار الداخلي :

تختلف مصادر الادخار الداخلي حسب طبيعة النظام الاقتصادي وحسب السياسة الاقتصادية المتبعة كما تختلف تبعاً للمستوى المعيشي للسكان وللتطور الاقتصادي لكنها بشكل عام تقسم إلى نوعين: ادخار خاص وادخار عام .

- **الادخار الخاص:** هو ادخار اقتصادي يقبل عليه الأفراد والمشروعات عن رضي واختبار وفي مختلف الفعاليات الاقتصادية ويمكن أن ينقسم الى:
  - ادخار القطاع العائلي (للأفراد) :

وهو الفرق بين دخول الافراد وإنفاقهم الخاص على الاستهلاك، ويمكن أن يأخذ عدة أشكال منها البسيط مثل: شراء أهل الريف للحيوانات، وهناك الأشكال الأكثر تطوراً مثل: الادخار في صناديق توفير البريد وشراء شهادات الاستثمار .

المشكلة الأساسية في مدخرات الأفراد في الدول المتخلفة أنها متخلفة بحيث لا تساهم في استثمارات البنية الاقتصادية ذلك أن جزء كبير من هذه الادخارات يأخذ شكل الاكتناز أو شراء الأراضي والعقارات أو المضاربة بالعملات الأجنبية، أي أنه بصفة عامة فإن مقدار الادخار الفردية ضعف جداً في الدول المتخلفة.

  - ادخار قطاع الأعمال :

وينقسم قطاع الأعمال إلى قسمين : قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام والادخار في هذين القطاعين هو مقدار الأرباح التي تخصص إلى التوسع في القطاع نفسه أو إلى التثمير في قطاعات أخرى منتجة، ويمكن التأكد على أن ادخار قطاع الأعمال بشقيه الخاص او العام (الحكومي) ضعيف بسبب ضعف الأرباح الناتجة من تدني القطاع الرأسمالي المنتج في الدول المتخلفة .

- **الادخار العام:** هو ادخار اجباري تحققه الدولة التي يناط بها عادة مسألة تأمين التمويل في الدول المتخلفة حيث الادخار الخاص ضعيف وحيث أنها المسؤولة عن عملية التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، ويكاد يجمع الاقتصاديون اليوم أن الدولة وحدها القادرة على تأمين الأموال اللازمة لتنفذ خطط التنمية.

إن نجاح الدولة في أداء مهامها التنموية يتوقف على مدى قدرتها على تنفيذ خطط التنمية وهذا يفترض أولاً معرفة المشاريع المنتجة وتحديد أولويات الاستثمار تبعاً لذلك ويفترض قدرتها على تقليص الانفاق غير المنتج .

يعتبر الادخار العام حصيلة الفرق بين العائدات الحكومة المختلفة من أرباح وضرائب وإصدار وإنفاقها العام : لذلك فإن هذا الادخار يمكن أن يقسم إلى ضرائب وقروض وإصدار نقدي .

١- الضرائب :

- أي التي تفرضها الدولة على الافراد وقد تكون بشكل مباشر فتسمى ((ضرائب مباشرة)) أو بشكل غير مباشر على السلع و الخدمات فتسمى ((ضرائب غير مباشرة)) لكنها في كلا الحالتين الضرائب المباشرة وغير المباشرة تكون قسرية توضع بواسطة الدولة، ومن الملاحظ أن تخلف الأجهزة الضريبية في الدول المتخلفة يجعل حصيلة هذه الضرائب ضعيفة وبعيدة عن العدالة لأن المهمة الأساسية للضرائب بالإضافة إلى كونها مصدراً من مصادر التمويل هي تحقيق العدالة الاجتماعية.
- مما هو معلوم أن الدول المتخلفة عموماً، تتميز بانخفاض نسبة الضرائب إلى الدخل القومي، كما أن الدول المتخلفة تعتمد بصورة أساسية على الضرائب غير المباشرة مما يجعل ادعاءها بالسعي نحو العدالة والاشتراكية هراء لا يمكن تأكيده .

٢- القروض :

حيث تلجأ الدولة كذلك إلى تأمين الأموال اللازمة لها عن طريق القروض والتي يمكن أن تكون اختيارية مثل : شهادات الاستثمار أو الأسهم التي تطرحها الدولة والتي تسمح للأفراد بشرائها حسب رغباتهم ، وتقوم هي بالترويج لها وحث المواطنين عليها ، ويمكن أن تكون اجبارية وترغم الدولة عليها بعض الشرائح من الأفراد مثل تأمينات التقاعد، ومختلف أنواع التأمينات الاجتماعية في الدول المتخلفة يمكن أن يشكل مصدراً أساسياً لتأمين الأموال اللازمة للتمويل

٣- الإصدار النقدي :

أو ما يسمى ((بالتمويل بالعجز)) وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق اصدار نقود جديدة مما يؤمن الأموال اللازمة للتمويل والحقيقة أنه لم يلق موضوع جدلاً في الاقتصاد مثلما لقي هذا الموضوع، ففي حين يعتبره البعض مفيداً ومصدراً لتأمين السيولة النقدية اللازمة للاستثمار في المشاريع الإنتاجية، مما يخلق انتاجاً إضافياً يؤدي إلى امتصاص الزيادة النقدية ، بالتالي لن يكون لهذا الإصدار اثر سلبي على التنمية أو

على الأسعار، يؤكد البعض الآخر أن الإصدار النقدي هو السبب المباشر للتضخم الاقتصادي بسبب ما يحدثه من اختلال في التوازن بين الكتلة النقدية وحجم الإنتاج.

٢- وسائل زيادة الادخار وكيفية توظيفه من أجل التنمية :

الادخار ضعيف في الدول المتخلفة بشكل عام، لذا لابد من توجيه الأنظار إلى بعض الوسائل التي تمكن من زيادته ومن توظيفه بما يخدم التنمية الاقتصادي من هذه الوسائل :

- ❖ الاهتمام بالإنتاجية وتحقيق تقدم فيها كي ينعكس ذلك على الدخل العائد للأفراد فيمكنهم من الادخار.
- ❖ إعادة توزيع الدخل كي تشبع الحاجات الأفراد الأساسية من ناحية وكي يقطع الطرق على الاستهلاك البذخي والكمالي عند الرأسماليين والطفيليين من ناحية أخرى.
- ❖ تعميم الادخار ونشره وتطوير أقنيته والتوسع في أنظمة التأمينات الاجتماعية والتقاعد والادخار الجماعي.
- ❖ تخفيض إنفاق الدولة على الإدارة وتوفير هذه الأموال كي توظف في القطاعات الاقتصادية المنتجة مباشرة .
- ❖ باعتبار أن جزءاً هام من الادخار يأتي من أرباح القطاع العام لذا يجب البحث عن كيفية زيادة الأرباح عن طريق تحسين الإنتاجية ومحاربة الاسراف والضياع والهدر ووضع معايير للإدارة بشكل عام .
- ❖ اعتماد سياسية سعرية ملائمة، ترفع على أساسها أسعار المنتجات الكمالية التي يراد تقليل استهلاكها وتخفض بها أسعار المنتجات الأساسية.

الفقرة الثانية: مصادر التمويل الخارجي

صحيح أن المصادر الداخلية للتمويل تعتبر المصادر الحاسمة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية نظراً لدورها الهام في تخفيض الاستهلاك وترشيده وتكوين الفائض الرأسمالي دون تبعية بالضرورة إلى الخارج، لكن هذا لا يعني عدم حيوية التمويل الخارجي ووجوب تقدير كميته ودراسة أنواعه، ثم التعرض سريعاً إلى مشاكله وهي المهام التي سوف ندرسها في الفقرات التالي:

أولاً: أهمية التمويل الخارجي :

تعود أهمية التمويل الخارجي إلى سببين : الأول هو عدم كفاية التمويل الداخلي والثاني الحاجة إلى السلع والتجهيزات الأجنبية .

- ❖ **عدم كفاية التمويل الداخلي:** إن التمويل الداخلي حالياً في الدول المتخلفة عاجز عن تأمين الأموال اللازمة لتنفذ خطط التنمية ، نتيجة لانخفاض المدخرات الوطنية من ناحية والحاجة الماسة لهذه المدخرات من ناحية أخرى ، ولا سيما في المراحل الأولى للتنمية هذا ولقد اعتمدت أغلب دول العالم على مصادر خارجية في السنوات الأولى من إقلاعها الاقتصادي والاجتماعي.
- ❖ **الحاجة إلى سلع وتجهيزات رأسمالية أجنبية:** حتى وإن كانت الدول المتخلفة تملك كفاية في رؤوس الأموال المحلية فإنها ستكون بحاجة إلى الصرف الأجنبي لتأمين الواردات الضرورية للتنمية الاقتصادية لاسيما وأن العملية التنموية بحاجة إلى معدات وتجهيزات رأسمالية أجنبية لا يمكن الحصول عليها برأس مال محلي فقط.

ثانياً: أنواع مصادر التمويل الخارجي :

تتخذ الأموال الأجنبية صوراً مختلفة عند تحويلها إلى الدول المتخلفة وتختلف بالتالي الآثار السلبية والايجابية لهذه الأموال على هذه الدول كما تختلف هذه الآثار حسب طبيعة الدول المتقدمة ، ومما إذا كانت دولاً رأسمالية أم دولاً اشتراكية وأهم صور الأموال المحولة هي التالية :

- ✓ **الهبات والمنح:** وهي الأموال المقدمة من الدول الأجنبية أو الهيئات الدولية بأشكال مختلفة إلى الدول المتخلفة وتكون عادة دون مقابل لذا لا تحمل هذه الهبات والمنح أي أعباء على الدول المتخلفة في المستقبل بعكس ما سنرى في حالة القروض والاستثمارات المباشرة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة.

وفي الحقيقة فإن الهبات والمنح لا تعطى دون مقابل وإنما لها ثمن باهظ غالباً ما يمس الاستقلال السياسي للدول المتخلفة بحيث تتدخل الدول المتقدمة بالشؤون الداخلية للدول المتخلفة وتطالبها في تسهيلات سياسية وقواعد عسكرية في أبسط الأحوال .

- ✓ **القروض:**

- تقسم إلى ثلاث أنواع :إما أن تكون دولية أو حكومية أو خاصة، وهي أموال تقرضها هذه المحافل إلى الدول المتخلفة لقاء التزام هذه الأخيرة بدفع الأقساط والفوائد، وتكون ملكية المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض ملكية وطنية ليس للسلطات الأجنبية أيه علاقة بها.
- المهم أن القروض يجب أن يسبقها دراسة لإمكانية البلد المتخلف على سدادها والفوائد المترتبة من جرئها كما يجب أن تكون بغاية تمويل مشاريع منتجة ، كي يمكن تسديدها عن طريق عوائد تلك المشاريع ، واخيراً فإنه يجب البحث عن القروض السهلة التي تكون فوائدها قليلة وشروط دفعها معقولة ولا يترتب عليها أيه التزامات سياسية أخرى، لذا يجب أخذها إن أمكن من الدول الاشتراكية أو المؤسسات الدولية .

- ✓ **الاستثمارات الأجنبية المباشرة :**

- هي الأموال الأجنبية (حكومات أو شركات أو افراد) التي تنساب إلى داخل الدول المتخلفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة هذه العوائد وضمن شروط يتفق عليها إلى الدولة الوطنية.
- النسبة العظمى من هذه الاستثمارات تنفذ عادة من قبل شركات متعددة الجنسيات بالتالي فإنها غالباً ما تكون في مواقع أقوى من ذلك الذي تتمتع به الحكومات الوطنية .
- إن الاقتصادين المؤيدين لهذا النوع من الاستثمارات يعزون أفضليتها إلى كونها تعتمد على معايير الربح بالتالي تنتقى من قبل الشركات التي تنفذها على هذا الأساس وهي تختلف بهذا عن الاستثمارات الوطنية التي لا تأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار.